

العراق عام في  
المنطقة الحمراء

العراقيون ... أهلي

٤

oboeikan.com

في رسالته التي وجهها في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، يعلمه فيها انسحابه من مهمته كسفير للجامعة في العراق، كتب السفير مختار لماني: (قبلت المهمة ولم أتعامل معها في أي لحظة كدبلوماسي، بل تعاملت من قلبي وببساطة باعتبار أن أهل العراق أهلي). وذكر في تلك الرسالة انه قد حاول جاهدا خلال السنة التي قضاها في مهمته في العراق، التواصل مع كل الأطراف العراقية من خلال تنمية علاقات صادقة وصارمة وغير مجاملة اتسمت بالجدية والمصارحة. فما لذي خزنته ذاكرة السفير مختار لماني عن تلك العلاقات التي جمعت مع (أهله العراقيين) والأحكام التي خرج بها كجزء ضروري لفهم الوضع العراقي وتحديد شكل وطبيعة واتجاه الخطوات التي سيخطوها باتجاه تحقيق الوفاق بين العراقيين؟

- يقول السفير مختار لماني: كانت سنة مؤلمة جدا بالنسبة لي، كنت في كل لحظة شعر بالقهر والحزن الشديدين. لقد قادني عملي الدبلوماسي إلى زيارة الكثير من لأماكن الخطرة والمؤلمة بإحداثها في العالم، لكن ما يميز العراق هو شعوري لحقيقي والصادق أن العراقيين أهلي، لذلك كان الإحساس بطبيعة العنف الأعمى والمدمر، إحساسا مضاعفا بالألم والقهر. ومن الأمثلة العديدة التي تذكرني بإحساس لقهر الذي كان يغمري، ما كان يحصل بحق العلماء والمفكرين والمثقفين والخبراء العراقيين، من استهداف بالقتل والتهجير، في احد الأيام جاء إلى مكتبي في ممثلية الجامعة في بغداد، الدكتور محمد المشهداني (وكان في حينها رئيسا لاتحاد المؤرخين لعرب)، مستنجدا بالجامعة العربية، واخبرني بان هناك فئات قامت بتهجيره وعائلته من بيته، ولم يستطع أن يأخذ حتى إغراضه الشخصية، كان الرجل يتسائل إلى أين سيمضي بعائلته في ظروف صعبة جدا. فعندما تجد مفكرين وعلماء وأساتذة من كل الطوائف، يعانون على هذا النحو القاسي، تدرك أن استثمار العراق في الإنسان لعراقي يضرب بقوة ويدمر، وهو أغلى استثمار وأهم مصدر من مصادر الغنى.

بهذا الشكل تجد أن مستقبل شعب كامل يرهن بأيدي قوى الظلام لتدمر كل شيء جميل وجوهري ومفيد في العلوم والفنون وغيرها الكثير. كانت لي في كل يوم لقاءات كثيرة مع أشخاص يعانون بقسوة وبشدة من جراء ما وقع عليهم من حيف وأذى وما أحاط بهم من خوف، كانت الأحداث كثيرة، وفي وقتها أصدرت بيانا ناشدت فيه التوقف عن هذه الأعمال، وطالبت القوى والمنظمات الدولية والإقليمية والعراقية وكل الشخصيات والأحزاب، للتدخل فورا وحماية المجتمع العراقي وشرواته الفكرية والعلمية، لكن يبدو أن لا حياة لمن تنادي أو لا قدرة لم تناد على فعل شيء أو الأرجح أنهم لا يريدون أن يفعلوا شيئا، وأنا لا املك غير هذه النداءات والمناشدات التي كنت أدعو فيها العراقيين (أيضا) بان يعزلوا عنهم هؤلاء المجرمين والقتلة ولا يعطوهم الفرصة بان يتحكموا ويصدروا الأحكام، على أسس من الطائفية والعرقية البغيضة. لقد كانت ماسي العراقيين تدمي قلبي وأنا أقف أمامها عاجزا بفعل ظروف وإمكانات لم يكن لي فيها حكم، وبخاصة وأنا أرى العراقيين يتعرضون لأقسى الظروف وأرى العراق يستباح بكل قسوة، وهو البلد الغني بأهله وبثرواته الطبيعية، لكن هذه السياسة جوعته. العراقيون كما عرفتهم، أهل نخوة.. أتذكر جيدا في عام ١٩٩١ عند زيارتي العراق في قضية المنتودين بعد حرب الخليج الثانية، أتحت لي الفرصة لأسافر في أعماق العراق، ومن الأشياء التي لا يمكن أن أنساها، تلك اللقاءات التي كانت تحصل لي مع العراقيين سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق والغرب، كنت بمجرد أن ألتقيهم وبمجرد أن يسمعون أنني موفد الجامعة العربية، كانوا يسرعون لتقديم ووضع أفضل ما عندهم أمامي، وكانوا يستقبلوني بود وبمحببة صادقة تشعرني وكلنهم يعرفونني منذ زمن بعيد، برغم أنني لم ألتقيهم من قبل، وكانوا يتسابقون لتقديم كل ما لديهم برغم أنني لم أكن قادما إليهم لأفعل شيئا يمكن أن يضاف إلى رصيدهم الشخصي، وهم

يعرفون ذلك ، لكن دافعهم هي النخوة العراقية والكرم العراقي ، لذلك كان الشعور يتولد عندي منذ ذلك الوقت بان العراقيين أهلي، وصرت اشعر باعتزاز كم أحب هذا البلد وأحب أهله. وحين جئت إليه عام ٢٠٠٦ وجدت أن هناك من يتقصد تدمير كل شيء جميل في العراق ، أن هناك من يريد أن يحيل بلد الثراء الإنساني والفكري والعلمي والقيم السامية ، إلى مجرد خرائب، فقد وجدت هناك من يستهدف الخبز لأنه يبيع خبزا، يستهدف الأستاذ لأنه يعلم والمهندس لتنه يصمم ويبنى والفنان لأنه يرتقي بذائقة الناس ورجل الدين الحق لأنه يدل على الخير ويرشد الناس للطريق القويم، وغير ذلك الكثير.. لقد وصلت إلى درجة لم اعد قادرا فيها على فهم ما يحدث ولماذا يحدث ، والخلاصة أن اللامنطق هو من كان يحكم في العراق.

كنت أجد نفسي مغرورا وسط هذه الفاجعة العراقية ، أتطلع إلى العراقيين بكل طوائفهم وهم يعانون من المأساة ،ومن ظروف اقل ما يقال عنها إنها كارثية . ففي موضوعة التهجير ، كنت استمع في تلك الفترة إلى تصريحات بعض المسؤولين في حكومة المالكي ، عن السعي لجمع أموال ووضع تخصيصات لتوطين المهجرين في الأماكن التي هربوا إليها أو إلى مناطق أخرى تختارها الحكومة ، وقد وقفت ضد هذه الحلول الترقيعية وغير الصحيحة ، ودعوت في تصريحات وأحاديث مع الجميع، إلى تحرك جميع الأطراف السياسية (داخل العملية السياسية وخارجها) والمرجعيات الدينية (من المسلمين وباقي الأديان) والعشائر والشخصيات الاجتماعية وغيرها ، إلى تحمل المسؤولية الحقيقية ووضع آلية لإعادة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم ومدنهم ، واحتواء المشكلة وحلها قبل أن يصبح ذلك مستحيلا مع مرور الزمن ، أو قبل أن يأخذ الموضوع اتجاها يؤدي إلى تمزيق وحدة الشعب العراقي وزرع الفتنة الدائمة بين فئاته. في تلك الفترة كانت أمامي صورة ما رايته في (كوسوفو) في يوغسلافيا السابقة ، سواء في (البوسنة) أو غيرها ، فنتيجة للاحتقان الطائفي الذي كان موجودا في يوغسلافيا السابقة ، تجد أن كل واحد ينتمي لأقلية معينة ، كان خائفا من الأغلبية (العرقية أو

المدنية) في المنطقة التي يعيش فيها ، لذلك فإن أول شيء كان يفكر فيه هو أن يبيع بيته ولو بـ(١٠٪) من سعره حتى يطوي هذه الصفحة ، فهو يريد أن يرحل إلى ما لانهاية في حياته عن المنطقة التي ولد وعاش فيها . لكن هذا الوضع لم المسه في العراق ، الناس في العراق الذين فرض عليهم التهجير (أولاً) ، احتفضوا ببيوتهم ، لان هدفهم الرجوع إلى بيوتهم ، المشكلة أنهم تركوا بيوتهم لان الأمن مفقود وخشوا أن يقتلوا ، لذلك تجد أن مطالبهم تتلخص في ضمان الأمن حتى يعودوا إلى بيوتهم . و(ثانياً) أن من فرض على أي عراقي تهجيره من بيته ، ليس جاره الذي من طائفة أخرى ، بل جماعة متطرفة معينة تحمل أجندة خاصة وردود فعل ، لذلك فان الشعب العراقي ليس بطائفي ومتعاش ومتصاهر بدون حساسية، وإذا ما نظرنا إلى حركة العراقيين الذين اضطروا إلى ترك العراق ، سنجد إنهم جميعاً ذهبوا للأردن ولسوريا ومصر ولم يذهبوا شرقاً إلى إيران (مثلاً) ، وهذا يعطينا دليلاً واضحاً على أن العراقيين ليسوا بطائفيين ، وهم في الخارج متعاشين ولم يقبلوا أن يغيروا انتماءهم وهويتهم الوطنية ، هؤلاء الناس مشاكلهم ، مشاكل الأغلبية الصامتة لهذا الشعب العراقي ، التي سحبت منه الكلمة . أن العراقي يريد العودة وعلى الحكومة أن توفر له شروط الأمن وهي أساسية لحياة أي أنساب ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالوفاق والاتفاق بين القوى السياسية ، على مشروع سياسي وطني ينهي كل الحالات الشاذة ومنها التهجير ، أما أن يأتوا لجمع الأموال ووضع التخصيصات وبناء مجمعات بعيدة لتوطين المهجرين ، فذلك خطأ جسيم فيه دعوة لحروب أهلية وتقسيم للعراق ، فالإنسان لم يختار أن يولد شيعياً أو سنياً ، وفي كل طائفة هناك أغلبية طيبة غير متطرفة وأقلية سيئة ومتطرفة ، وعلى كل الطوائف أن تعمل على نبذ السيئين والمتطرفين ، وتحمي الشعب من أذاهم وشرورهم . كان هذا هو مطلبني باستمرار ، لكن للأسف كانت هناك قوى تسعى إلى العكس تماماً من ذلك ، وعندها برامج لا تنسجم مع مصالح العراقيين ولا مع أي أسس إنسانية وأخلاقية .

## الأقليات العرقية

يتميز العراق بالتنوع العرقي والديني الذي فرضته اعتبارات تاريخية وجغرافية، دون أن يتسبب ذلك يوماً ما في أي مشكلات أمنية أو اجتماعية. لكن قضية الأقليات طفت على سطح الأحداث بالعراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ونحنو خاص عند تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الأمريكي للعراق (آنذاك) بول بريمر في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ على أساس محاصصة طائفية وعرقية، حيث شكت أقليات قومية ودينية من تهميش دورها وعدم منحها أي تمثيل سياسي أو دور في الترتيبات القائمة لبناء السلطة في المستقبل.

ولعل الأكراد من أبرز الأقليات العرقية في العراق، فهم يمثلون أكبر المجموعات العرقية في البلاد بعد العرب، ويشكلون نسبة (١٤\_١٦) بالمئة من عدد سكان العراق، ولهم مواقع وجود جغرافية محددة في شمال العراق، هيأت لهم تحقيق نوع من الانفصال منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كما أن لهم تاريخاً يعود إلى نحو ٧٠ عاماً في التمرد ضد الحكومات العراقية المختلفة لنيل ما سموه حقوقهم القومية.

وقد حصل الأكراد في قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي وضعه الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر عام ٢٠٠٣، على معظم ما أرادوه ولا سيما إقرار الفدرالية واعتبار الكردية لغة رسمية للبلاد إلى جانب العربية والذي صار مرجعاً اعتمدت مواده في دستور العراق الجديد الذي وضع عام ٢٠٠٥، وهم يطمحون إلى أن يضم إقليم كردستان مدينة كركوك أيضاً، لكن هذه القضية الحساسة جرى

تأجيلها للمراحل لاحقة.

وللأكراد تمثيل سياسي من خلال الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامه مسعود البارزاني) و(حزب الأتحاد الوطني الكردستاني بزعامه جلال طالباني) إضافة إلى حزب آخر انشق عنهم يدعى حزب التغيير، ولهم قوة عسكرية لا يستهان بها ممثلة بميليشيات «البشمركة» التي تشير بعض التقديرات أن عدد أفرادها يبلغ نحو (٨٠) ألف مقاتل، وتمتلك تسليحاً جيداً وخبرة قتالية طويلة ونظاماً تدريبياً محترفاً وهيكلًا عسكرياً شبيهاً بنظم جيوش الدول. وللأكراد طموحات ومطامع سياسية في العراق تتجاوز حدود استحقاقهم على رئاسة البلاد وعلى بعض الوزارات المهمة مثل وزارة الخارجية، فضلاً عن سعيهم لزيادة التخصيصات المالية لإقليمهم بما يزيد عن (١٧) بالمائة سنوياً من ميزانية العراق، وتأمين إصدار قانون وتشريعات تعطيهم الحق الكامل في التصرف بالثروات النفطية التي في باطن الأرض التي يمتد عليها إقليمهم، بعيداً عن تدخلات الحكومة المركزية في بغداد.

ومن أبرز الأقليات العرقية الأخرى في العراق، هي الأقلية التركمانية الذين نقول بعض مصادرهم: أن عددهم يبلغ نحو أربعة ملايين شخص، لكن تقديرات أخرى تقول إنهم: لا يتجاوزون المليونين، ولا مجال لتأكيد صحة أي من التقديرين في ظل عدم وجود إحصاء سكاني دقيق ومعلن.

ويقطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد، والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة، وقد حصلت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، الكثير من الاشتباكات وبخاصة في كركوك بين الأكراد من جانب والتركمان والعرب من جانب آخر في إطار صراع السيطرة على المدينة الغنية بالنفط، وقد سقط ضحايا من كلا الجانبين خلال هذه الاشتباكات. وتعرض عدد

من زعماء التركمان لمحاولات اغتيال يبدو أن وراءها أسباباً عرقية، وهو ما عزز شعورهم بوجود محاولات لاستهدافهم، لكن ما زاد من سوء هذا التصور إحساس التركمان بالتمييز حينما صدر قانون الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٣ من غير أن يتضمن كل ما أراده التركمان من حقوق ثقافية ولغوية مماثلة لما حصل عليه الأكراد. وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من ١٥ تنظيماً، كما أنهم تمكنوا من فرز قيادات سياسية لهم خلال مدة وجيزة، وربما يفسر هذا النشاط إلتحاحهم المستمر على نيل ما يصفونه بحقوقهم المشروعة في العراق.

وفي العراق أيضاً أقليات صغيرة تقوم على أسس دينية وليست عرقية، ومن أبرزها الطائفة الأيزيدية والصابئة والكلدان والآشوريون. ولم يحظ إلايزيديون والصابئة بأي تمثيل في مجلس الحكم، كما أنهم لم يكونوا حاضرين في أي ترتيبات سياسية لإقرار وبناء هياكل السلطة في العراق، ولذلك أصدرت بيانات عديدة تطالب بحقوق سياسية عادلة، فالطائفة الأيزيدية (مثلاً) قالت في احد بياناتها: أن عدد أفرادها في العراق يبلغ نحو مليون شخص، مشيرةً في أكثر من مناسبة، إلى أن هذا العدد يحتتم منح هذه الطائفة حقوقاً سياسية وتمثيلاً واضحاً ومثبتاً في التشكيل الحكومي للعراق. ويقطن الأيزيديون في مناطق بمحافظة نينوى ومناطق أخرى بشمال العراق، وقد تمتعوا كبقية الأقليات الدينية بحرية العبادة وممارسة طقوسهم أيام النظام السابق، لكنهم لم يكونوا ممثلين في السلطة أو الحكومة. ويعاني الصابئة الذين كان الغالبية منهم تقطن جنوبي العراق ولا سيما في منطقة العمارة، من الأمر ذاته. وقد أصدر الصابئة العديد من البيانات التي تندد بتجاهلهم وتهميشهم سياسياً، غير أن هذه البيانات لم تحقق شيئاً يذكر لتغيير واقع الحال السائد في البلاد. ولم يعرف أن لأي من هاتين الطائفتين (الأيزيدية والصابئة) قدرات عسكرية أو

قوة مؤثرة على الأرض (ميليشيات)، وقد تعرضوا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم إلى الكثير من أعمال التصفية والتهجير، الأمر الذي جعل الكثير ممن بقي منهم حيا أو لم يهاجر إلى خارج العراق، إلى ترك المناطق التي كانوا يعيشون فيها ربما لقرون عديدة، وبخاصة الصابئة، أملا في تجنب أنفسهم المزيد من المآسي.

ومن ناحيتهم فإن المسيحيين في العراق، قد وجدوا أنفسهم بعد عام ٢٠٠٣ في أوضاع صعبة نتيجة لاستهدافهم من قبل الميليشيات، واعتبارهم ورقة للمساومات السياسية من قبل بعض قوى العملية السياسية في العراق، وتشير بعض المصادر إلى أن عدد المسيحيين في العراق لم يعد يتجاوز المليون مسيحي، لاسيما بعد هجرة أعداد كبيرة منهم بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وبعد أن كان عددهم يتجاوز الثلاثة ملايين في بداية ثمانينات القرن الماضي ونحو مليونين قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣. ويرفض العديد من المسيحيين دمجهم تحت مسمى «الكلدو آشوريون» في نص الدستور الجديد، مؤكدين أنهم طائفتان مستقلتان، ويطالبون باستمرار أيضا بدور سياسي وموقع في الحكم يتناسب وتعدد أطرافهم ومرجعياتهم الدينية.

وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة (ميليشيات) فقد عرف عنهم أنهم مسالمون وقد حصلوا في السابق على حقوقهم الدينية كاملة. وهناك تشكيلة أخرى متنوعة داخل المجتمع المسيحي في العراق مثل السريان والأرثوذكس وسواهم، ولم يعرف لهم جميعاً نشاط سياسي محدد على شكل أحزاب فاعلة على الأرض.

والأقليات العراقية بمجملها لا تطرح شعارات سياسية، فهي بحكم وضعها تسعى للإفادة من الوضع الراهن من غير أن تكون مستعدة للمخاطرة بالتعايش المميز الذي حققته في علاقاتها بالأغلبية العربية والمسلمة. ويستثنى في هذا بطبيعة الحال الأكراد كونهم أقلية كبيرة ومؤثرة، وربما التركمان للظروف السياسية التي أحاطت بهم وبخاصة في كركوك، والتي ربما أجبرتهم على التعاطي مع الشعارات

السياسية وعموم العمل السياسي.

ولعل من يقرأ كتاب (بول بريمر) الحاكم الأمريكي للعراق: (عام قضيته في العراق) سيجد أن الطابع الطائفي (دينيا واثنيا) يغلف بشكل صارخ وبارز تفكير وسياسة هذا الرجل في التعاطي مع العراق والعراقيين، الأمر الذي صير العراقيين عموما وأقلياتهم الدينية والعرقية بشكل خاص، في وضع صعب جدا وهم يواجهون الضغوط الرهيبة لكي تنفرط حباتهم من العنقود العراقي ولا يعود بالإمكان لم شعثهم بقانون أو أي إجراء. إذ أن بول بريمر (يجمع على نحو غير متجانس، القومي مع الديني، ويقسم العرب إلى مذاهب، فهذا سني وذاك شيعي، ويضع معهم الأكراد بصورة نمطية ويضيف اليهم التركمان، ولا يقول لنا كم يؤلف العرب من سكان العراق، بالرغم من أن التقديرات تقول: أن نسبتهم ساحقة وتصل إلى نحو ٨٠ في المئة أو يزيد على ذلك، ولهم امتداد إقليمي وعمق استراتيجي، وهم الذين طبعوا تاريخ العراق ومثلوا وجهه العربي الإسلامي. وهكذا يفعل مع أديان أخرى كالسيحية والاييزيدية، ولا يذكر الصابئة وغيرهم، في حين لا يتحدث عنهم كأقليات دينية مقابل أغلبية مسلمة تصل إلى ٩٥ في المئة من سكان العراق)<sup>(١)</sup>.

أما السفير مختار لماني، فكان ينظر إلى العراق دائما بأنه مهد الحضارات، وإن شعبه عبر تاريخهم الذي يقاس بطول التاريخ نفسه، قد استطاعوا بفسيفسائهم الجميلة والغنية أن يجعلوا العراق منارة علم وارض عطاء وتأثير حضاري وديني وثقافي. وطالما نبه السفير اللماني (حتى بعد أن غادر العراق)<sup>(٢)</sup>، إلى خطورة المحنة

(١) عبد الحسين شعبان، عام بريمر في الميزان، مراجعة نقدية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٩، تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ص ١٥٦ - ١٧٤.

(٢) لصالح مركز (سي جي) الكندي الذي يعتبر واحدا من المراكز البحثية الدولية المهمة، أنجز السفير مختار لماني تقريرا عام ٢٠٠٩ عن وضع الأقليات في العراق تحت عنوان: الأقليات في العراق ضحايا =

التي حلت بالعراقيين بعد عام ٢٠٠٣ وقسوتها، التي تتلخص في محاولة تدمير تماسك الفسيفساء الجميلة التي تجمع كل أطراف العراقيين .

ومن هذا المنطلق حرص السفير مختار لماني وهو يبدأ مهمته في العراق للمساعدة في تأمين توافق العراقيين ، إلى لقاء الكثير من العراقيين ومن بينهم الذين ينتمون إلى أقليات، وجدت نفسها في وسط عاصفة هوجاء، تضرب بقسوة كل مكوناتها ومعتقداتها وما تربت وعاشت عليه جيلا بعد جيل ، فأكيد(مثلا يرى اللماني) أن كل العراقيين كانوا يعانون نتيجة التهجير القسري والبعد الطائفي ، لكن الأكيد أيضا أن هناك معاناة خاصة بالنسبة للأقليات، بحكم أن ليست لهم أي جهات تدافع عنهم، أو أي ميليشيات تصد عنهم أذى الآخرين وتحميهم وربما تفرض على الآخرين مطالبهم. عن رؤيته لواقع حال الأقليات العراقية، يقول السفير مختار لماني مسجلا شهادته:

- لاحظت خلال سنة عشتها في العراق، أن جميع العراقيين ومن مختلف الأعراق الدينية والطائفية لا يعانون فقط ، بل إنهم أصبحوا مهددين في إنهار أسس تراثهم و مجتمعاتهم وجذورهم القديمة في بلاد ما بين النهرين ، المحنة العراقية أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة للملايين من الناس، بل هي أيضا تشكل تهديدا لجزء حاسم من تاريخ البشرية والحضارة. حيث كانت بلاد ما بين النهرين ومنذ آلاف السنين، مهد لعشرات الأعراق والديانات ، التي شكلت معا ثقافات ومجتمعات رائعة، وكانت فيما بعد جزءا هاما من هوية الدولة الحديثة في العراق، ولم يذكر تاريخ العراق القديم وتاريخ الدولة العراقية الحديثة (بشكل خاص) إن هذه الأقليات قد واجهت حالات التشرذم والإقصاء والاستهداف في العراق على الرغم

=آخرين (minorities in iraq:the other victims). للمزيد ينظر في ملاحق هذا الكتاب

النص المترجم للتقرير.

من تغير الحكومات وتعاقب الحكام واختلاف توجهاتهم، لكن هذه الأقليات ومع بداية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وجدت نفسها في مأزق خانق، وفي وضع أقل ما يمكن أن يقال عنه: إنه مأساوي.

أن نتاج السياسة الأمريكية الخاطئة في العراق، قد ظهر جليا في استهداف النسيج الاجتماعي العراقي، فالعنف الطائفي المستمر الذي تسيد الساحة العراقية بقوانين وقرارات وبأفكار وبقوى وميليشيات، وعدم قدرة ورغبة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال، على تحقيق المصالحة الوطنية وحماية البيئة الاجتماعية، وتغليب روح المواطنة والهوية الوطنية الجامعة على كل ما هو فرعي وصغير (من دون مساس أو تجاهل لخصوصية كل فرع أو مكون مهما كان حجمه)، جعل الأقليات العراقية تواجه قدرا كبيرا من المخاطر والتهديدات وعدم الاستقرار، الأمر الذي يهدد بإخراجهم من العراق بشكل دائم، علما أن الأقليات العراقية تشكل نسبة أكثر من ٥٪ من سكان العراق.

إن السنة التي قضيتها في العراق واللقاءات التي جمعتني هناك بكل أطراف المجتمع العراقي، مكنتني من رؤية توترات (جيو سياسية وجيو استراتيجية) تبلورت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وهي تنقسم إلى ثلاث طبقات:

الأولى: تفتح على الأزمة السياسية والاجتماعية الداخلية العراقية بجوانبها المختلفة.

الثانية: تجدد جذورها في البعد الإقليمي، وتفاعله مع الجوانب الداخلية اللازمة العراقية.

الثالثة: هي التفاعلات الدولية الكامنة في موقف العراق من المنطقة، يضاعف من أهميتها في الاقتصاد العالمي موارد العراق النفطية وموقعه في الشرق الأوسط.

إن هذه التوترات الجغرافية والسياسية والإستراتيجية، تصب في صميم

التهديدات التي تواجهها الأقليات . هم جميعا رهائن هذه التوترات ، ويستخدمون كرقعة شطرنج من قبل جميع الأطراف في العراق الجديد . صحيح أن جميع العراقيين يعانون، ولكن هناك خصوصيات لحالة الأقليات التي تضعهم في بؤرة التهديد الاستثنائي، ومن ضمنه الطائفية، وذلك بسبب التغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ . فنسبة الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم من العراقيين بسبب الأحداث الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تصل إلى ٢٥-٣٠٪ من السكان ، لكن حصة الأقليات فيها أعلى، وتصل إلى أكثر من ٨٠٪ . الأمر الذي جعل الأقليات في العراق معرضة لخطر الانقراض فعندما يفكر المسلم (مثلا) بالمغادرة من منزله أو خروجه لعمل ما، فانه يفكر في العودة إلى منزله عندما ينتهي ذلك العمل المكلف به، وهو في العادة على خطط العودة بمجرد استقرار الحالة ؛ لكن الأقليات المسيحية أو غيرها من الأقليات لا تريد العودة ، ومما يؤسف له، أن تقارير مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تؤكد أن أقل من (١٪) من النازحين في عام ٢٠٠٧ تمكنوا من العودة ، لكن لا يوجد ضمن هذا العدد شخص من الأقليات .

المحزن في الأمر، أن جميع من التقيتهم من الأقليات العراقية ، وكنت أسألهم عما إذا كانوا سيقون في العراق في حال ضمن الدستور المواطنة المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماؤهم العرقية أو الدينية وصان حقوقهم؛ كانوا يردون بالإجماع أنهم لا يعتقدون أن يكون ذلك في العراق ، على الرغم من أنهم يريدون البقاء ، وهذه حالة بالغة الخطورة ، وان الحل الوحيد لديهم هو الخروج والإقامة في بلد آخر، كنتيجة لليأس والخوف الذي تشعر به هذه الأقليات ، برغم أنهم جميعا يعرفون أن هناك العديد من المشاكل الخاصة التي يعاني منها النازحون خارج العراق والتي من بينها، نقص فرص التعليم الأساسي للأطفال ؛ وعدم توفر

الامكانيات والفرص للوصول إلى الجامعات ، وعدم الحصول على فرص العمل ، وعدم الاندماج في المجتمع الأوسع ، ومستوى عال جدا من الإحباط في عدم الاهتمام من الخارج بأوضاعهم.

إن الحرب والاحتلال نجمت عنهما تغييرات جديدة وغريبة وخطيرة على البيئة المحلية العراقية، وكان لهما أثر سلبي على كل مكونات الوضع الاجتماعي العراقي ومنها الأقليات . فاستمرار مناخ الخوف وانعدام الأمن ، فضلا عن ترسيخ الطائفية المستجدة في العراق ، حفزت على نزوح أعداد كبيرة من السكان ، فالكثير من العوائل بدأت تعاني من أعمال العنف والتهجير القسري ، حيث شهد عام ٢٠٠٦ الذي ذهب فيه إلى العراق ، ذروة العنف الطائفي (بين السنة والشيعة) ، الأمر الذي اضطر آلاف العائلات للفرار هربا من التطهير المذهبي والعراقي الذي حدث معظمه في العاصمة بغداد وضواحيها ، واضطرت الأقليات في البلاد للفرار إلى الخارج أو إلى شمال العراق . حيث شهد العراق على نطاق واسع تشريد أعداد كبيرة جدا من السكان، مما أدى إلى تغيير في التركيبة الديمغرافية لمعظم أنحاء البلاد ، ومن المهم أن نلاحظ أن موجات النزوح بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ ، كانت مجرد قمم في المد والجزر للعنف المستمر ؛ وان الناس ما زالوا يعانون من انعدام الأمن والعنف في جميع الأوقات.

لقد التقيت بمجاميع وشخصيات اجتماعية وسياسية ودينية من الصابئة المندائيين ومن المسيحيين والأيزيديين والشبك والتركمان ومن كل الأقليات، وكنتم اطلب منهم أن يحدثوني عن مشاكلهم وكيف يرون ما يحصل في بلدهم وما الذي يعانون منه وكيف سيتصرفون، وقد منحتني تلك اللقاءات تصورات عن واقع الأقليات العراقية بعد الاحتلال ، وهو واقع مؤلم وخطير جدا . فمثلا جميع الأيزيدية يعيشون معا في شمال العراق وتسمى مناطقهم التي يعيشون فيها:

(المناطق المتنازع عليها)، والتي تقع على الحدود ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان؛ فرغم أنهم أقليات على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الوطني، فهم يعيشون داخل قراهم. وهذا لا يعني بأنهم لم يجبروا بشكل كبير عام ٢٠٠٣ وما بعده على مغادرة ديارهم بنفس النسب كغيرهم من المجموعات التي هي أكثر انتشارا في أنحاء العراق، مثل المندائيين أو المسيحيين، ولكن هذا لا يعني أيضا أنهم نجوا من الاضطهاد. فبسبب ما واجهوه من أعمال العنف على يد الميليشيات الطائفية والجماعات المتطرفة، هربوا جميعا من مدينة الموصل عام ٢٠٠٧، حيث كان قدرهم هو إما الموت أو الهجرة من هذه المدينة. ووفقا لمعتقداتهم، فإن (معبد لالش) في قضاء الشيخان شمال مدينة الموصل؛ هو مركز دينهم ومكان لشعائهم الدينية. وهذا ما يفسر شدة تعلقهم بأرضهم، لكن الفوضى الاجتماعية التي انتشرت في جميع أنحاء العراق هددت بتقويض هذا التعلق، ونتيجة لقلّة عددهم، وتمسكهم بأرضهم، وعلى نحو صارم في صفوف متراصة، فإن العنف والتشدد الذي يواجهونه، قد يؤدي إلى انقراضهم.

أما المندائيين (الصابئة) فإنهم وحتى اندلاع أعمال العنف الطائفية في عام ٢٠٠٦، كانوا منتشرين في العديد من المراكز الحضرية في العراق، وخاصة في بغداد. وبسبب توزيعهم هذا صاروا معرضون لأعمال عنف طائفية بين مجموعات أكبر، وأن عشرات الآلاف منهم فروا من البلاد أو إلى الشمال هربا من العنف، ويقدر عدد المندائيين في جميع أنحاء العالم نحو (٧٠,٠٠٠)، أكثرهم كانوا يعيشون في العراق، لكن لم يبق منهم إلا أقل من (٥٠٠٠) بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣.

لقد التقيت بعد نحو شهر من وصولي إلى بغداد عام ٢٠٠٦ مع رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العراق (الشيخ ستار جبار حلو)، الذي أكد لي برغم ما كانت تعانيه طائفته من ظروف القاهرة، على أنهم يتمسكون بالوحدة الوطنية العراقية،

ويجدونها الأساس الحقيقي لبناء عراق جديد تعددي يحترم فيه الجميع، على أساس الانتماء للوطن وليس الانتماءات الفرعية، وتكلم كثيرا عن ضرورة نبذ العنف وإيقاف نزيف الدم العراقي . بخاصة وأن العديد من أبناء هذه الطائفة قد تعرضوا لأقسى الظروف بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، فهناك حالات من اغتصابات شملت نساء مندائيات (موظفات وطالبات وعاملات وربات بيوت)، إضافة إلى ظاهرة التشتت والاعتداءات والسرقات وأخذ الأتاوت وفرض عقيدة أخرى غير العقيدة المندائية على أكثر من ٣٥٠ عائلة مندائية، وقيام بعض الجماعات المتطرفة باختناك الذكور المندائيين بقوة السلاح، مما أدى إلى بروز ظاهرة الهروب الكبير، فضلا عن ظاهرة الاختفاء والاختطاف والابتزاز والاستيلاء على البيوت وتهجير اصحابها الشرعيين. ان كل ذلك قد دفع جميع أفراد طائفة الصابئة في بغداد، الذين يتراوح عددهم بين ٢٠ و ٢٥ ألف شخص، لتقديم طلب إلى السلطات في كردستان العراق لقبول هجرتهم الجماعية إلى هناك، وقد تضمن طلبهم هذا التماسا بتخصيص مكان لهم بالقرب من المياه، لان طقوسهم الدينية تمارس عند الأنهر.

المسيحيون لا تختلف أوضاعهم كثيرا عن باقي الأقليات، فقبل عشرين عاما، كان هناك نحو (مليون ونصف مليون) مسيحي في العراق، وبعد حرب عام ٢٠٠٣ بقي اقل (٧٠٠) ألف أي أقل من نصف العدد، وقد واجه المسيحيين أعمال العنف بشكل كبير، وبلغت ذروتها مرتين: الأولى عندما كنت في العراق عام ٢٠٠٦ عندما ضربت موجات العنف الطائفي معظم أنحاء البلاد، الأمر الذي اضطر (في ذلك الوقت) نحو ٣٥٠٠ عائلة مسيحية للهجرة إلى منطقة كردستان العراق، والثانية في عام ٢٠٠٨ عندما طردوا معظمهم من مدينة الموصل إلى منطقة (عين كاوة) وأجزاء أخرى من العراق.

أن المسيحيين (مثل باقي الأقليات العراقية) بعثوا بعد عام ٢٠٠٣ في جميع

أنحاء العراق، والكثير منهم يقيمون الآن في المناطق التي تسمى بالمناطق المتنازع عليها الأمر الذي أضاف بعدا سياسيا لاضطهادهم. وفي عدة مقابلات مع العديد من المسيحيين، حدثوني عن تعرض الكثير منهم لأعمال عنف واعتداءات وقتل، فضلا عن عمليات الاختطاف والتهديد التي طالت أعدادا كثيرة منهم واضطرارهم لدفع مبالغ للخاطفين وللعصابات والميليشيات من أجل تحرير ذويهم أو تركهم يعيشون بسلام في مناطقهم ويوتهم، إلا إنهم وفي بعض الحالات تعرضوا للتهديد والتهجير حتى بعد الدفع، ولهذا حاول معظمهم مغادرة البلاد أو اللجوء إلى كردستان العراق باعتبارها المنطقة الوحيدة المستقرة في العراق والتي ظلت آمنة من لعمال العنف.

ومن القضايا المهمة التي يجب الإشارة إليها في الحديث عن المسيحيين العراقيين، هي قضية الهوية المسيحية غير المتجانسة كبعض هويات الأقليات العراقية الأخرى. فالكثير من المسيحيين لا يقبلون تصنيفهم وفقا لديانتهم المسيحية فحسب، بل يريدون أيضا أن يصنفوا كجزء من أحد الأعراق الأربعة (الكلدانية أو الآشورية أو الأرمنية أو السريانية) <sup>(1)</sup>.

(1) يتوزع مسيحيو العراق على عدة كنائس وطوائف وأعراق، وتعتبر منطقة سهل نينوى شمال العراق منطقة تركز الوجود المسيحي في العراق، حيث تتواجد قراهم الرئيسية مثل القوش وتلكيف وعنكاوة وعقرة ورسنك وقره قوش وغيرها. في حين أن التمرکز العددي الأكبر لمسيحيي العراق هو في بغداد. كما يتواجد المسيحيون في مدن الجنوب كذلك فأكثر تواجد مسيحي جنوب العراق كان في البصرة، في حين أنه توجد أقلية مسيحية شكل أصغر في مدن العمارة والحلة. ويعيش أكثر الآشوريين قرب الموصل، وقد جاءت أعداد كبيرة من المسيحيين الآشوريين إلى العراق من منطقة هكاري وما جاورها في تركيا، بفعل اضطرابات سياسية حدثت بداية القرن العشرين مع الدولة العثمانية. أما بالنسبة للأرمن في العراق فتواجدهم قديم لكنه ازداد بعد مذابح الأرمن في بدايات القرن العشرين، يتمركز التواجد الأرمني في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل وغيرها من المدن. ويتوزع مسيحيو العراق على عدة كنائس تنتمي إلى عدة طوائف تتبع طقوسا =

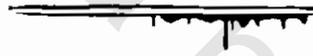
ويعتبر التركمان من المجاميع العرقية المتميزة؛ نحو ٦٠٪ منهم من السنة، وأقل من ٤٠٪ من الشيعة، والباقي (القليل) من المسيحيين. ويعيش التركمان كما هو حال العديد من الأقليات العراقية، داخل ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها، الأمر الذي وضعهم تحت ضغط من قبل العديد من الجماعات في محاولة لتحقيق مكاسب سياسية على حسابهم. فنحو (٨٥) في المائة من التركمان يعيشون في مناطق حول الموصل وكركوك وأربيل وتلعفر؛ والباقي يعيشون في بغداد والقرى الصغيرة، مثل طوزخورماتو. والتركمان مثل غيرهم من الأقليات العرقية، ليس لديهم ثقافتهم الخاصة المعترف بها من قبل كل الحكومات، التي توالت على العراق منذ تأسيس دولته الحديثة في بداية القرن العشرين. وقد تعرضوا إلى عمليات (التعريب) (التكريد) وحملات رفض الاعتراف بالهوية التركمانية. فعندما وصلت العراق عام ٢٠٠٦، وجدت التركمان عالقين في قلب المسائل السياسية الخلافية، وهو مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط. حيث أن الأكراد يطالبون بأن تصبح جزءاً من منطقة كردستان العراق، فيما يعارض التركمان والعرب هذا التوجه بشدة، خوفاً من محاولة تذويبهم في الهوية الكردية التي ستفرض نفسها على الجميع. أن المجتمع التركماني كثيراً ما يستعمل منذ عام ٢٠٠٣ من قبل مختلف الأحزاب والقوى الداخلية والخارجية من دون أي اعتبار لاهتمامات التركمان الخاصة بهم أما بالنسبة (للشبكة)

---

=مختلفة، وتعتبر غالبية مسيحيي العراق هم من أتباع الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية حيث يتوزع المسيحيون في العراق على الطوائف التالية: أتباع الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية وهم أكبر الطوائف المسيحية عدداً في العراق. والطائفة السريانية الأرثوذكسية والطائفة السريانية الكاثوليكية. والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية، والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية وهم غالبية أرمن العراق، وكنيسة المشرق القديمة، وكنيسة المشرق الأشورية أو الكنيسة الأنثورية، والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، والطائفة البروتستانتية الأنجيلية الوطنية، والطائفة الإنجيلية البروتستانتية الأنثورية، وطائفة لأدفنتست السبتيين، وطائفة اللاتين الكاثوليك، وطائفة الأقباط الأرثوذكس.

فإن معظمهم يعيشون (أيضا) في إطار ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في الموصل وسهل نينوى؛ مثل المسيحيين والتركمان أيضا الذين يقيمون هناك، وقد وقعوا في مخاطر سياسية عنيفة بين الأحزاب. حيث أن هناك شك في هويتهم فمنهم من يقول بأنهم أكراد وآخرون يرفضون ذلك<sup>(1)</sup>.

إن غياب المواطنة واستبدال الهوية الوطنية العراقية الجامعة، بهويات فرعية صغيرة (طائفية أو إثنية)، وعدم وجود نهج للحكم يبنى على أسس المساواة في المواطنة واحترام حقوق الإنسان، وليس الانتماء الطائفي أو الإثني، قد وضع كل العراقيين في دائرة المحنة التي ربما تضيق أكثر على الأقليات العراقية، بحكم أنها (أقليات) تعيش داخل أو في حواشي (أكثرية)، فضلا عن كونها لا تملك قوى مسلحة (ميليشيات) كما الآخرين، تدافع عنها وتبني لها سلطة ووزنا يؤخذ بالحسبان.



(1) الشبك مجموعة سكانية في العراق تدين بالدين الإسلامي، تنتشر قراهم ومناطقهم حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى حيث أنهم ينتشرون في نحو ٧٢ قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، وهم لغة وعادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الأجريين وتختلف في البعض الآخر. وقد عرف الشبك ضمن أقدم الروايات التاريخية منذ أواخر العهد العباسي في العراق. وأشارت الوثائق العثمانية إليهم كجماعة مستقلة منذ القرن السادس عشر الميلادي. وورد ذكرهم في دائرة المعارف البريطانية والإسلامية. يعتبر الأكراد أن الشبك جزء من الشعب الكردي ويشاركونهم هذا مجموعة من الشبك في حين أن القية يعتبرون أن الشبك هم جماعة قومية منفصلة عن الأكراد وهم خصوصيتهم القومية والدينية. كما أن الشبك لا يتزوجون أو يزوجون الأكراد.

## مرجعيات النجف.. جدل ورؤى

منذ اللحظة التي وصل فيها السفير مختار لماني إلى العراق في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ولاهم لديه إلا لقاء العراقيين والتعرف على حقيقة ما يواجهون من محنة كبيرة ومحاولة مساعدتهم، ولا مهمة لديه تعلو على حب العراقيين الذين قبل مهمة سفير العرب إليهم لأنهم أهله، مثلما ظل يردد ذلك في مواجهة كل ما انطوت عليه المهمة من إهمال وتقصير في تلبية مستلزماتها، من قبل العرب (أنفسهم) الذين أرسلوه في تلك المهمة.

السفير مختار لماني، فتح أبواب ممثلية الجامعة العربية (في المنطقة الحمراء) أمام كل العراقيين، وحرص لنحو خمسة أشهر على الاستماع لهم، ومحاولة فهم ما كان يحصل في العراق، لكي يستطيع تكوين صورة واضحة، تمنحه القدرة والطمأنينة وراحة الضمير، في إطلاق الأحكام النابعة من تفكيره وذاته ومن دون تأثيرات عاطفية قد تقود إلى الخطأ. وفي هذا الإطار تحدث واستمع إلى سياسيين داخل العملية السياسية أو خارجها، والتقى بأطياف عديدة من العراقيين، وأصغى لكل ملاحظاتهم ودون كل مقترحاتهم ووجهات نظرهم إزاء بلدهم العراق. ولأن اللماني قد وجد أن رجال الدين في العراق (أو المحسنيين عليهم أو من يرتدون لباس الدين لأغراض أخرى)، قد صاروا مؤثرين بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، فكان لا بد أن يضع في حساباته اللقاء بعدد من (المرجعيات) الدينية في النجف التي لها الصوت المسموع والكلمة المجابة عند جمهور واسع من العراقيين، حتى ولو كان الطريق إليهم محفوف بالمخاطر، وهو لا يملك الغطاء الأمني ولا الضمانة بسلامته

من أي طرف كان.

إن الذهاب إلى النجف (كما يقول اللهاني)، في ظروف أمنية كانت الحركة فيها داخل بغداد وبوجود الحمايات يعتبر مخاطرة كبيرة، قد اعتبر (من قبل أكثر المتفائلين) مجازفة بالغة الخطورة، وبخاصة وان الطريق إلى النجف كان تحت السيطرة الفعلية للعديد من الميليشيات والعصابات المتطرفة التي أطلق على البعض منها تسمية: (سنير الأمويين). لكن، كان لا بد من النجف مهما كانت الظروف، لتأمين موقف مؤيد لمهمتي أولاً، وموافقة ودعم على عقد مؤتمر للوفاق بين العراقيين في بغداد في الثاني والعشرين من شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٦، نكمل به خطوات مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الجامعة العربية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥. فضلاً عن كوني كنت راغباً بالتعرف على رؤية المراجع الشيعة الكبار بما يحصل في العراق، كجزء مهم من تكملة صورة المشهد الحقيقي للوضع العراقي، الذي يمكنني من رسم وتحديد اتجاه خطوتي اللاحقة. كما كانت لدي رغبة شخصية للتعرف على هذه الشخصيات الدينية وإقامة علاقات شخصية معهم.

في صباح يوم الحادي والثلاثين من شهر مايس / مايو ٢٠٠٦، انطلق بنا سائق سيارة البعثة مع اثنين من الحماية ومساعدتي (طارق عبد السلام)، باتجاه النجف ومن دون الاستعانة بأي جهة كانت لتأمين رحلتنا أو للمساعدة فيها، فقد وجدت أن الاعتماد على أنفسنا وطرقنا الخاصة في الذهاب إلى النجف، هو أفضل بكثير من إشراك أي جهة في الموضوع، وكنت أدرك أن رحلة الذهاب ربما ستكون أسهل وأكثر أماناً من رحلة العودة إلى بغداد، لان لا احد يعرف بموعد ذهابنا ولا بالطريق الذي نسلكه ووسيلة النقل التي سنستعملها، إما في العودة فإن كل شيء سيكون مكشوفاً. كنت في السيارة ونحن نمضي بسرعة إلى النجف، أتطلع إلى جانبي الطريق فلا أجد حركة مميزة للناس، وليس هناك إلا بضعة سيارات أخرى

نجتاز بعضها ، أما الأرتال الأمريكية فكانت تظهر بين حين وآخر على الطريق وهي قادمة أو ذاهبة من طرق فرعية ، فيضطر سائق سيارتنا إلى تخفيف السرعة أو التوقف تفاديا لأي إشكال قد يحدث، بخاصة وان حوادث استهداف الأرتال الأمريكية من قبل المقاومة العراقية كانت كثيرة، وكانت ردود أفعال الأميركيين قاسية في كل مرة إزاء من يتصادف وجودهم في تلك اللحظات قريبا من مواقع استهدافهم ، فغالما فتح الجنود الأميركيون النار على الناس القريبين بالصدفة من موقع أي استهداف لهم، ليسقط منهم الكثير من القتلى والجرحى.

بعد نحو أكثر من ثلاث ساعات كنا قد وصلنا النجف وذهبت مباشرة للقاء المرجع الديني آية الله علي السيستاني، الذي دعاني للجلوس على الأرض حيث كان يجلس في غرفة تضمه مع أربعة من العاملين في مكتبه، فيما كان معي مساعدتي طارق عبد السلام.

وقبل أن يسألني عن طبيعة مهمتي في العراق وأسباب زيارتي له ، بدأت بتقديم شرح مطول عن مهمتي في العراق ثم موضوع الوفاق بين العراقيين وضرورته الملحة والأساسية في حل المشاكل التي يعاني منها العراق وخروج العراقيين من محنتهم الكبيرة، وكان الرجل يصغي بانتباه شديد لحديثي الذي أنهيته بطلب توجيهه بدعم مهمتي من قبل كل الجهات السياسية والدينية، وأخبرته بان دعمه وتأييده سيكون مهما جدا لمهمتي ولانعقاد مؤتمر الوفاق، فقال : بأنه يؤيد هذه الأمور، الأمر الذي شجعني لأطلب منه أن يحضر مؤتمر الوفاق ، فقال لي : أنا لا احضر هذه الاجتماعات السياسية، لكني أؤيد أي شيء يمكن أن يخدم العراقيين . ثم سألني عن الجهود التي تبذلها الجامعة العربية ومدى جديتها ، فقدمت له شرحا عن ذلك، لكنه عاد ليقول لي : منذ فترة جاءنا عدد من الوفود ، وقدموا وعودا وتحدثوا عن مهات سيقومون بها ، ولم نلمس منهم شيئا. فقلت له : عندما قبلت

هذه المهمة وجئت للعراق ، كان ولازال أمني أن أقدم للعراق والعراقيين كل ما يمكن أن يساعد في الخروج من المحنة ومن دون الانحياز إلى أي طرف، وقد عاهدت نفسي على أن أكون مخلصا لهذه المهمة.، واقسم أمامكم باني لن أسعى إلا في الطريق الذي يعز العراق والعراقيين ويصون كرامتهم، وإذا ما اكتشفت بان أي جهة كانت دولية أو إقليمية أو محلية ، حاولت أن تستغل مهمتي لأي غرض آخر ، فستسمع بأنني انسحبت من مهمتي وغادرت العراق . والحقيقة أنني وبعد انسحابي من المهمة ، تلقيت اتصالا من رئيس الوقف الشيعي ، ابلغني فيه تحيات اية الله علي السيستاني ، وقوله باني كنت صادقا في حديثي معه .

اللقاء مع آية الله علي السيستاني ، استغرق نحو ساعتين ، وسألني خلالها عن اصلي في المغرب وراح يتذكر حادثة قيام السلطات الفرنسية التي كانت تحتل المغرب، بنفي الملك محمد الخامس إلى مدغشقر .

وعندما خرجت من مقر السيد السيستاني ، وجدت بعض وسائل الإعلام في انتظاري ، فأبلغتهم بان اللقاء كان مثمرا ومفتوحا ، قدمت خلاله طلبا لدعم الجهود التي تقوم بها لعقد مؤتمر لوفاق العراقيين في بغداد خارج المنطقة الخضراء، وقد ابلغني السيد السيستاني بدعم هذه الجهود .

(كان لقاء السفير مختار لماني بالسيد السيستاني ، قد حدث في وقت كان فيه القتل على الهوية يمحصد في كل يوم أرواح المئات من العراقيين الأبرياء ، وكانت عمليات التهجير قد وصلت إلى مرحلة لم يعد السكوت عنها ممكنا ، فهل عرض للماني طلبا على السيد السيستاني بإصدار فتوى ضد هذه الأعمال الإجرامية، وهو الحامل لمشروع توافق العراقيين وحقن دمائهم؟)

السفير مختار لماني ، أجاب على سؤالي قائلا :

- كانت هناك الكثير من الفتاوى ضد هذه الأعمال الإجرامية ، واطلعت على ما

صدر من السيد السستاني بهذا الخصوص ،وكانت تؤكد على إدانة القتل على الهوية والتهجير الطائفي وتطالب بوقف هذه الأعمال وردود الفعل عليها . لكن الغريب الذي لاحظته في العراق أن المرجعيات الدينية ( سنية وشيعية ) كلها تشترك بنفس التوجهات ولديها نفس التوجهات، في هذا الجانب بخاصة فيما يتعلق بالقتل على الهوية والتهجير ، فكلها تؤكد عدم جواز قتل إنسان لأنه ولد سنيا أو شيعيا فذلك محرم في الدين الإسلامي ،إلا أن من يقومون بهذه الأفعال هم مجاميع من الجهلة تنتمي إلى هذه الطائفة أو تلك وليس لديها دين ، فهي طائفية بلا دين، وعندما يحمل الجاهل سلاحا وليست هناك ضوابط وقوانين وقوى رادعة ، فان ذلك يعني كارثة حقيقية.

(وبعد تفجير قبة المرقدين في سامراء ،وبعد أن بسطت الميليشيات الطائفية سلطتها على الشارع العراقي وراحت تقتل وتهجر وتحرق الجوامع وتسحل أمتها أمام أنظار الجميع ، كان من المفروض أن تكون هناك فتوى بتحريم هذه الأفعال وكان لابد من دعوة للاحتكام للعقل وليس أن يصرح السيد السيستاني في حينه بان يترك الناس لكي يعبر كل واحد منهم بحرية عن احتجاجه على تفجير قبة المرقدين وبالطريقة التي يراها مناسبة،وربما قد فهم ذلك بطريقة أخرى ؟)

-لست أدري عن هذا الموضوع ،أنا أعرف المواقف الرسمية التي قرأت فيها الوقوف ضد أي انتقام أو تجريم لطائفة أو تحميلها المسؤولية،الواقع إنني وجدت في أوساط السياسيين وأوساط رجال الدين،مجاميع من المتطرفين لايسيئون إلى الطائفة الأخرى فقط وإنما يسيئون إلى طائفتهم التي يدعون الدفاع عنها. بعض المتطرفين (مثلا)وعندما عرفوا أني من المغرب وان شمال إفريقيا كلها على المذهب السني ، قالوا :بأني (سفير الأمويين )، وهذا لا يعني بان الطائفة كلها أطلقت عليّ هذه التسمية ، فئمة فئة صغيرة في عموم الطائفة هي التي تطلق مثل هذه الأحكام

المسيئة والمضللة، لكن هذا لا يمنع من القول بأن المتطرفين استفادوا من الوضع الملتبس والمحتقن في العراق، وانتقلوا من إلى الأطراف إلى المركز وأساؤوا للعراق بصفة عامة وأساؤوا للطوائف والمرجعيات التي ينتمون إليها بصفة خاصة. أن جانبا مهما من المشكلة العراقية الداخلية يتمثل في عدم وجود حوارات بين العراقيين، إضافة إلى أن السياسيين لا يقابلون بعضهم وكل طرف منهم يظن انه ضحية الآخر، فان رجال الدين أيضا لا يقابلون بعض، الأمر الذي يجعل الأفكار والرؤى تتكون عند هذا الطرف أو ذاك بناء على ما يقوله البعض، وهو في أحسن الأحوال ليس دقيقا وربما ليس نزيها. لهذا أنا كنت أشجع من البداية على الحوار المباشر بين (الشيخ الدكتور حارث الضاري) رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق و(آية الله علي السيستاني) المرجع الشيعي، وبنحو خاص في ظل الاحتقان الطائفي الذي يستفيد منه الجهلة والمتطرفين في الطرفين، وكنت أرى أن أحسن رسالة للشعب العراقي هي التي تتضمن سعينا لنقل المتطرفين في الجانبين من المركز إلى الأطراف، وهذا أمر ينهي الفعل ورد الفعل وينهي هذا التعميم الأعمى وهذا القتل على الهوية، الذي يؤسف له أن الدين ذا البعد الطائفي، يلعب دوراً أساسياً في العملية السياسية. فمثلاً يتم تعيين فلاناً في أحد المناصب لأنه ولد شيعياً.. الحزب الشيعي في العراق يسأل عن الشخص هل هو شيعي أم سني؟ وهذا أمر مضحك.. ولكن هذا جزء من الواقع المؤلم الذي عانى منه العراق ولا يزال يعاني منه».

حرص اللهاني في زيارته للنجف، على مقابلة كل المراجع الكبار ولم يقتصر على زيارة السيد السيستاني كما يفعل الكثير من السياسيين، حيث قابل السيد محمد سعيد الحكيم والسيد البشير النجفي والسيد محمد اليعقوبي، كما قابل زعيم التيار الصدري (مقتدى الصدر)، وعمار الحكيم (الذي صار رئيساً للمجلس الأعلى

الإسلامي بعد وفاة والده عبد العزيز الحكيم في السادس والعشرين من اب/ أغسطس عام ٢٠٠٩ إثر إصابته بمرض سرطان الرئة)، والذي اتصل بالسفير مختار لماني بعد أن سمع بزيارته للنجف وطلب منه اللقاء للتعارف، فضلا عن لقاء محافظ النجف. ويذكر (اللهماني) بان المراجع الكبار الثلاثة الذين قابلهم بعد السيد السيستاني، أعربو كلهم عن دعمهم لمهمته وتأييدهم لانعقاد مؤتمر الوفاق، وكان في حديث البعض منهم لوم وعتب من غياب الدور العربي وعدم مدى العون من قبل العرب للعراقيين وهم يعيشون ظروفا صعبة، بخاصة (يقول اللهماني) أن زيارتي للنجف تزامنت مع صدور بعض التصريحات من قبل بعض المسؤولين العرب ضد الطائفة الشيعية، وهو أمر لا أستطيع تفهمه والموافقة عليه مادام فيه تعميم وليس تخصيص، إذا لا يعقل أن تتهم طائفة كاملة بفعل ما وان تكون كلها متوافقة عليه، وربما كانت التصريحات العربية تقصد فئات معينة فقط، ولا اعتقد أن احد يمكن أن ينكر عروبة الشيعة في العراق وعروبة النجف (مثلا) ودورها في مسيرة النضال القومي العربي، لكن كل ذلك يمكن أن نضعه في إطار الفعل ورد الفعل الذي يحكم الوضع في العراق.

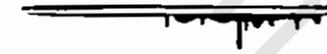
«سألت السفير مختار لماني وهو يتحدث لي عن زيارته للنجف: لقد ذكرت بأنك التقيت، أيضا (مقتدى الصدر)، وهو زعيم التيار الصدري وذراعه العسكري ميليشيات (جيش المهدي) المتهم بارتكاب الكثير من الأعمال الإجرامية الطائفية بحق العراقيين، كالقتل والتهجير والاختطاف والتعذيب، وكنت وأنت ذاهب إلى النجف تحمل في ذهنك الكثير من صور الضحايا الذين رأيتهم.. فعن ماذا حدثك وماذا كنت تريد منه؟»

- كان الحديث منصبا حول مؤتمر الوفاق المزمع عقده في بغداد، حيث قدمت له شرحا عن الجهود المبذولة بهذا الاتجاه وما الغاية التي نتقصدها من المؤتمر، وكانت

عنه استفسارات أهمها : في أي مكان في بغداد سيتم عقد المؤتمر، فأخبرته باني حريص على أن يعقد المؤتمر خارج المنطقة الخضراء لكي تستطيع بعض القوى المعارضة حضوره، وان من بين الأمور التي أوليتها الاهتمام الكبير، هي تأمين المؤتمر وضمان عدم تعرض كل من سيحضره إلى أي مشكلة، لذلك كان خيارى أن يعقد المؤتمر في فندق بابل لكونه بعيدا ومنعزلا ويسهل تأمينه . ثم سألني : هل سيحضر السفير الأمريكي هذا المؤتمر، فإذا كان سيحضر فإننا لن نشارك فيه، فأخبرته أن المسؤول عن المؤتمر من بدايته إلى نهايته هي الجامعة العربية، وقلت له بان الأمين العام للجامعة العربية سيفتح المؤتمر، والجامعة ستولى بنفسها توجيه الدعوات لحضور جلسة الافتتاح لكل الأطراف الفاعلة في القضية العراقية، على المستويات الإقليمية والدولية، وبعد أن تنتهي الجلسة الافتتاحية سيغادرون وسيكون المؤتمر عندها مقتصرًا على الأطراف العراقية والجامعة العربية بصفتها الراعية للمؤتمر، واعلمنه بان الدعوات لحضور الجلسة الافتتاحية، تشمل وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ووزراء خارجية الدول العربية ودول الجوار الجغرافي العراقي (غير العربية) ورئيس الاتحاد الأوروبي ورئيس حركة عدم الانحياز ورئيس المؤتمر الإسلامي والأمين العام للأمم المتحدة. بعدها قال مقتدى : بأنه كان متخوفا من أن الأمر سيكون مثل تشكيل الحكومة، حيث كان السفير الأمريكي هو المتحكم بكل شيء، فطمأنته بان الأمر لن يكون أبدا على النحو الذي تحدث عنه . ولم نتحدث بعد ذلك إلا في الأمور التي تخص الوضع العراقي بشكل عام والحلول المطلوبة للوفاق بين العراقيين، فأكد لي رغبته في أن يتم التوافق بين كل العراقيين، وأنه يؤيد الجهود التي تقوم بها من اجل انعقاد مؤتمر التوافق، ولم يتم التطرق لأي موضوع آخر حول جيش المهدي أو غيره.

«ويبين السفير مختار لماني وجهة نظره إزاء جيش المهدي وزعيمه مقتدى الصدر،

قديماً: أول شيء أن جيش المهدي عكس منظمة بدر التي عندما تنفق مع رئيسها فهذا أمر نهائي، لأنها منظمة عمودية، فجيش المهدي منظمة أفقية، فكان القادة المحليون يتخذون القرارات بدون الرجوع إلى مقتدى الصدر.. وإيران قامت بلربط مع بعض هؤلاء مباشرة.. فكيف يمكن فهم أن يقول مقتدى: إنه سيضرب الاحتلال الأمريكي، ثم بين عشية وضحاها يقول سبأعلن هدنة لـ ٦ شهور، إن الإيرانيين هم الذين يصدر الأوامر. لقد سمعت من يقول: إنه على أميركا أن تعترف بدور إقليمي لإيران، مقابل أن تساعد أميركا على تحقيق انسحاب مشرف، ومحاربة -القاعدة-، ولقد حاولت إيران أن تربط جميع الفرقاء العراقيين بها بمن فيهم السنة كما لعبت سورية هذا الدور في لبنان في الثمانينات.. وأعتقد أن كل الأجهزة الإيرانية الكثيرة والمتواجدة في العراق كل واحد فيها عنده مهمة مع طرف معين، وطريقة التعامل الإيراني في العراق حركية.. وأنا مقتنع أن رئيس الوزراء المالكي إذا أجبر على الخيار ما بين أميركا وإيران فإنه سيختار إيران»<sup>(١)</sup>.



(١) مجلة الوطن العربي، لقاء مع السفير مختار لماني، ١٤/١١/٢٠٠٨.

## على سطح واحد

ما الذي كان يجعل السفير مختار لماني يتمسك بالسعي لتأمين الحوار بين عراقيين على جانبي نقيض تماما؟ وما الذي كان يقصده عندما ظل يردد انه لم يكن موهوما من إمكانية تحقيق الوفاق وان الأمر لا يشبه جمع الصيف والشتاء على سطح واحد؟ اعتقد أن السفير مختار لماني كان يرى الأمور بمنظار أقرب إلى الواقعية وابتعد عن العاطفة، وكان لا يغض النظر عن وجود التناقض الواضح والاختلاف الشاسع بين أطراف ترفض العملية السياسية والوجود الأمريكي وتصر على رحيل المحتلين الأمريكيين عن العراق وترى أن كل ما حصل في ظل الاحتلال هو باطل، وأطراف متمسكة بالعملية السياسية وما نتج عنها من دستور وقوانين وترتيبات سياسية ومكاسب ذاتية وهي ترى ضرورة استمرار الوجود الأمريكي كضمانة لوجودها واستمرارها وبعضها يسمى الاحتلال تحريرا. فالرغبة كانت عند (اللهماني) دائما في وضع المشاكل في اطارها الحقيقي وإخضاعها كلها إلى اصل المشكلة الكبرى الأصلية (الاحتلال)، والقناعة بان هذه المشكلة واقع حاصل وعلينا في التعاطي معها أن نفرق بين الممكن وبين ما نصبو إليه.

يقول السفير مختار لماني :

- لا يوجد عراقي يجب بلده يريد وجود قوات أجنبية، قد نجد عددا من الأخطاء الكبيرة والفاضحة لبعض الأطراف العراقية، التي تستقوي للأسف بالأجنبي على حساب شعبها وبلدها، ويعتقدون في ذلك بأنهم يؤمنون مستقبلهم من خلال تحالفاتهم مع طرف أجنبي ضد طرف عراقي، وهذا وضع شاذ، لكن من ناحية المبدأ

لكل يقول انه ضد التواجد الأجنبي، لكن متى يخرج الأجنبي فذلك عندهم خاضع لاعتبارات سياسية ورؤى مصلحة ذاتية ليس لمصلحة الوطن والمواطنين فيها أي وزن أو اعتبار، وهذا هو الواقع بعيدا عن الأوهام والعاطفة. ولأننا لا نملك العصا السحرية التي تغير كل ذلك، فلا بد من محاولة تغيير كل ذلك من خلال البدء بفتح حوار عراقي -عراقي بهدف واحد وواضح هو تحصين العراق من الداخل من خلال توافق أهله، فالكل يجب أن يكون واثقا تماما بأن أي طرف لن يستطيع مهما فعل أن يقضي على الطرف الآخر ويلغيه، وعلى أساس ذلك لا بد من إيجاد القناعة بالوافق والقبول بالمشاركة في إدارة البلد لأنه بلد الجميع. ولا أقول أن البداية ستكون سهلة، وان هذه الأطراف ستأتي في اليوم التالي لتأخذ الأطراف الأخرى بالأحضان، هذا غير وارد وغير منطقي، نحن بحاجة إلى جملة أشياء تتطلب وقتا، وبعده تبدأ الخطوات التي تعكس الاتجاه من الجانب السلبي إلى الجانب الايجابي.

ولعل في هذه الأطروحة يحاول السفير مختار لماني تنمية الإحساس بالمواطنة العراقية ولملمة الأجزاء والهويات الفرعية من دون إنكار لخصوصياتها، في إطار الهوية الوطنية الجامعة التي تستحق من الجميع تقديم التنازلات وشطب الكثير من الأحلام الخاصة لصالح أحلام الوطن العامة وبالالتكأ أولا واخيرا على مبادئ المواطنة والمساواة.

ويقول السفير مختار لماني، مفسرا قناعاته في ضرورات الحوار ومتطلباته:

- لقد كانت عندي قناعة ولازالت، بان فتح الحوارات وطرح المشكلات بين كل الأطراف، سيؤدي إلى تقليص مساحة الخلافات والى إيجاد حلول عملية، ويتطلب ذلك من كل طرف أن يستمع جيدا للطرف الآخر، وان يركز على الشيء الذي يمكن أن يقربه إلى ذلك الطرف ويقرب الجميع من هدف إنقاذ بلدهم، فإذا

كانوا لا يقابلون بعضهم وكان احدهم من جنوب إفريقيا والآخر من شمال أوروبا، وليسوا أبناء بلد واحد ، فماذا يمكن أن نتوقع وكيف يمكن حل المشكلات وإنقاذ البلاد والعباد من المحنة الكبيرة التي يعيشونها ؟. أن من يقولون إننا منتخبون من (١٢) مليون عراقي وأنا أصحاب السلطة وعلى الآخرين أن يلتزموا بما نقرر ، عليهم أن يدركوا جيدا أن كلامهم شيء والواقع شيء مختلف، فلو كان الشعب العراقي قد انتخبهم فعلا بهذا الحجم وهذه الكيفية التي يتحدثون عنها، لما بقيت هناك مشكلة في العراق ولا كانت هناك مقاومة ولا منطقة خضراء ، وكنا سنرى عراقا آخر ..أنا ومستقرا ومرفها . كلامهم لا يعبر عن الحقيقة وهم يعرفون ذلك جيدا ، وإذا كانوا ينكرون حتى وجود المقاومة في بلدهم ، فذلك شأنهم في خداع أنفسهم فقط ، حيث أن المقاومة لا تحتاج إلى اعترافهم بها لأنها ببساطة موجودة بفعلها على الأرض وبعتراف حتى المحتلين وكل الأطراف الأخرى الفاعلة على الساحة العراقية (أحب من أحب وكره من كره)، فأطراف الحكومة وقوى العملية السياسية الذين يدعون عدم وجود مقاومة، إنها يؤجلون الحلول ويزيدون حجم المشاكل وعددها، والتي يتحمل المواطن العراقي البسيط تداعياتها الكارثية (للأسف) ، والتي حولت حياة كل العراقيين إلى كابوس ، حتى وصل الحال إلى أن ثلث الشعب مهجرو ثلث آخر بين يتيم وأرملة وقائمة القتلى تضم أكثر من مليون عراقي والبلد قد تدمر . الكل يجب أن يقتنع بالحوار، وقبل ذلك يقتنع بعدم قدرة أي طرف في الانتصار على الطرف الآخر ، وان يؤمن الجميع أن من يجب أن ينتصر لا بد أن يكون طرفا واحدا ووحيدا هو الشعب العراقي .

ويقر السفير مختار لماني أن المشكلة في العراق ليست في القبول بالواقع على علاته ، فهو يؤكد دائما أن كل الأطراف كانت ترفض الواقع الموجود، وكلها تتطلع (مثلا تقول) إلى عراق مستقل امن . ويشير ( اللماني) بإصبعه مباشرة إلى المشكلة التي

وجد أن كل السياسيين العراقيين أسرى لها ، بالقول :

-عندما كنا نذهب إلى أفغانستان عام ١٩٩٨ ضمن وفود الأمم المتحدة، كنا نرى أن الحرب هناك مع طالبان تبدأ دائما في نهاية فصل الشتاء، لان أفغانستان بلد تسقط فيه الثلوج بكثافة في الشتاء، الأمر الذي يجعل كل المقاتلين يوقفون القتال و يمضون إلى بيوتهم، لذلك كنا نذهب إليهم في الشتاء ونجمعهم مع بعض وندعوهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونظل نحاول في هذا الاتجاه، ومن المضحك في ذلك،إننا كنا نقول : لهم أن هذا بلدكم وهؤلاء إخوانكم، وكانوا يريدون علينا بان ذلك صحيح وجميل ومنطقي ومقبول ، لكن لا يمكن أن نطبقه إلا بعد أن نسيطر على كل البلد. والحال بالنسبة للعراقيين يبدو مشابها لما في أفغانستان ، فكل طرف يجب أن يكون العراق مستقلا وأمنا لكن بالشكل الذي يريده هو ، المفروض أن يتم الاتفاق على مشروع ،تجد فيه كل الأطراف نفسها ومصحتها ،فالفرق بين المشروعات الخاصة والمشروع الوطني الشامل مسافة شاسعة. لا يمكن لأي شخص أن يصدق بدعوى وإعلانات البناء التي تتردد على السنة الأمريكيين والسنة السياسيين العراقيين الذين يجلسون على كرسي الحكم في المنطقة الخضراء، فإذا لم تنجح في إقامة السلم داخل المجتمع العراقي ،فكيف ستبني ؟ ،القاعدة الأساسية للبناء تتطلب أن يكون هناك أمن ،ولكي يكون هناك أمن يتطلب أن يكون هناك مشروع سياسي ناجح ،لا يمكن أن تقلب المعادلة: لا يمكن أن تدمر كل شيء وتقول بأنك عازم على البناء ، هذا الوضع لن يؤدي إلى شيء سوى إضاعة المزيد من الوقت وأحداث المزيد من الدمار والمشاكل ودفع العراقيين لتقديم المزيد من التضحيات غير المبررة، وبالتالي فإن ما بني على خطأ فهو خطأ،وعلى الجميع العودة إلى البداية ومحاوره كل الأطراف لإيجاد حلول تليبي مطالب كل العراقيين، وبدون ذلك فإن كل الحلول ترقيعية،ووصلت في ترقيعاتها لحدود غير منطقة

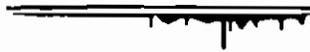
وساذجة ومضحكة أحيانا، أنا أعرف (مثلا) أن الأمريكيين غير متمسكين بالمالكي وحكومته، لكن ليس عندهم خيار آخر أفضل في إطار سياستهم، وبالتالي فإن الأمريكيين دخلوا أيضا في سباق الهروب إلى الأمام، وهذه نتيجة طبيعية للخطأ الذي ارتكبه في اتخاذ قرار شن الحرب ضد العراق واحتلاله، فالبداية الخطأ قد قادتهم إلى المأزق الذي تعمق هو الآخر بالعملية السياسية، وما صاحبها من تشرذم وحركة باتجاه الوصول إلى قيام الأطراف العراقية بمعادة بعضها ، إلى الحد الذي يبدأ كل طرف بالقضاء على الطرف الآخر، لكن ذلك كله محكوم أيضا بقدرة الولايات المتحدة على ضبط الإيقاع وعلى استمرار الوجود في العراق ، في ظل الكلف الباهظة التي تزداد كل يوم مع تعاظم الخسائر البشرية والمادية، والتي لم يكونوا يتوقعون حصولها عندما عزموا على شن الحرب ضد العراق واحتلاله.

إن رؤية السفير لماني هذه ، تجعلنا نؤكد أن غالبية المسؤولين الأمريكيين كانوا يرون أنها حرب رخيصة، والبعض منهم كانوا يقولون أنها حرب بلا كلفة ، أنها أشبه بنزهة. غير أن هذه الحرب كبدت الميزانية الأميركية خسائر فادح انعكس أثرها سلبا على الاقتصاد الأمريكي، على خلاف ما كان يقوله رموز المحافظين الجدد في إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش ) ومن أبرزهم (بول ولفوتيز) الذي كان مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد ) وأصبح فيما بعد رئيسا للبنك الدولي واضطر لمغادرة منصبه هذا أثر فضيحة أخلاقية ومالية، وقد وجهت إليه أسئلة في الكونغرس الأمريكي قبيل احتلال العراق بأيام عن رؤيته لكلفة الحرب ضد العراق فأجاب: أن الرقم المقدر مبدئيا لا يتجاوز (٤٠) مليار دولاراً أتفق على أن تدفعه دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأميركية متلهفة للتخلص من نظام الرئيس صدام حسين وأن تكاليف الحرب بعد احتلال العراق سوف يتم تسديدها من عائدات النفط العراقي ، ولن تضطر الولايات المتحدة إلى دفع دولار

واحد، أنها حرب رخيصة. ويذكر (فلاديمير تيتورينكو) سفير روسيا الاتحادية في دولة قطر، والذي كان في عام ٢٠٠٣ يشغل منصب السفير الروسي في العراق، والذي تعرض موكبه أثناء الخروج من بغداد في العام ٢٠٠٣ لهجوم عسكري أميركي: (إن الخسائر الأميركية في العراق تزيد أربعة أو خمسة أضعاف عما أعلن رسمياً) <sup>(١)</sup>.

أما الخسائر المالية فهي عصية على الحصر، حيث ينعكس حجم الخسائر (مثلاً) في تعليق واضح الدلالات للكاتب الأميركي (توماس فريدمان) المعروف بقربه من المحافظين الجدد وتبنيه لطروحاتهم وأفكارهم، حيث يقول: إن الولايات المتحدة بعد غزو العراق (مكبلة بالديون وقوة عظمى هزيلة...) ويضيف (وهي بالتالي لن تكون موطناً للصقور أو على الأقل لأفراد يخشى من غضبهم) <sup>(٢)</sup>.

إن واقع الحال كما هو معلوم يؤكد أن كلفة الحرب وفقاً للدراسات والحسابات الأمريكية، قد بلغت ثلاثة ترليون دولار أما الخسائر البشرية فقد تجاوزت الثلاثين ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى وفقاً للعديد من المصادر الأمريكية ومنها دائرة المحاربين القدماء، الأمر الذي جعل حسابات الحقل لا تتطابق وحسابات البيدر.



(١) لقاء مع السفير الروسي السابق في العراق، قناة روسيا اليوم الفضائية، برنامج حديث اليوم . ٢٠١٠/٩/٥،

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٦/٩/٢٠١٠ .

## بيكر ... هاملتون

تشكلت مجموعة دراسة العراق ( لجنة بيكر - هاملتون )<sup>(1)</sup>، بعدما توسع مأزق الولايات المتحدة في احتلال العراق وبلغت خسائر أميركا البشرية والمادية في حربها على العراق أرقاماً قياسية، وشهدت سمعة أميركا في العالم تدنياً مريعاً، وتهددت مصالحها، وتأثر مركزها الدولي، وفوق هذا كله فقد وصلت إلى الحائط المسدود. تشكلت هذه اللجنة بالتساوي من الحزبين الجمهوري الحاكم والديمقراطي المعارض ( خمسة أعضاء من كل حزب إضافة إلى نحو أربعين خبيراً في العديد من الأختصاصات )، لإنقاذ أميركا وسمعتها والحفاظ على مصالحها ومركزها، واعتبرت لجنة إنقاذ وطنية لتعويم الفشل الأميركي في العراق والمنطقة. وهي اللجنة التي أسست بقانون من الكونغرس في آذار/ مارس ومارست أعمالها بعد ذلك بنحو عام ٢٠٠٥، حيث كان الجدل محتدماً حول الوجود الأميركي في العراق وخصوصاً مع تصاعد الانتقادات للممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها المعتقلون و المدنيين العراقيون نتيجة الحرب الدائرة هناك، ومن هنا حدد المشرعون للجنة هدفاً واضحاً يتمثل في « إعطاء تقييم متبصر للحالة الراهنة والمستقبلية في العراق، بما في ذلك تقديم الاقتراحات والمشورة بخصوص الموضوع ». إذن ، فإن تشكيل اللجنة كان نتيجة لحال التدني الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في قوتها

(1) (جيمس بيكر) كان وزيراً للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، أما (لي هاملتون) فهو أحد السناتورات والشخصيات الدبلوماسية الأمريكية المخضمة واحد رموز الحزب الديمقراطي المعروفين.

العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وحالة الامتعاض والنقد التي كانت الولايات المتحدة تتعرض لها على كافة الأصعدة الداخلية والدولية ، إزاء ممارسات الجيش الأمريكي وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق والسمعة السيئة التي بدأت تروج عن ممارسات الجيش والإدارة التابعة ، وهو ما اعتبره نواب في الكونغرس الأمريكي بمثابة إهانة لهيبة لسمعة بلدهم.

وبالرغم من أهمية موقع مُعدّي التقرير - وهما جيمس بيكر ولي هاملتون - إلا أن المهمة التي أسندت لهما كانت أقرب إلى محاولة لتهدئة المشاعر وسحب البساط من تحت أقدام المتقدين لممارسات الجيش الأمريكي أكثر مما كانت مهمة جادة لتغيير الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وحتى في العراق. وتأكيداً على الفشل الأميركي في العراق، قال كل من بيكر وهاملتون في مؤتمر صحفي عقد في ٦/١٢/٢٠٠٦: (لا يمكن مواصلة النهج ذاته المستمر في العراق منذ الغزو لأنه غير مجدٍ)، وشدد بيكر على أن (الإستراتيجية الحالية لم تعد قابلة للتنفيذ).

لقد قامت هذه اللجنة بعمل (جدي فعلاً)، وفي رأسها انتشال أميركا من المأزق الحقيقي الذي أوقعتها فيه إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ، وإنقاذها من ورطتها في العراق التي تكلفها في كل يوم المزيد من المال والرجال والسمعة السيئة، ولم يكن في ذهن هذه اللجنة أن تعمل على تصحيح ما ارتكبه أميركا من جريمة بحق بلد مستقل وشعب بريء تعرضوا لكارثة هائلة في نتائجها وتداعياتها ، فأصدرت هذه اللجنة بعد شهور عديدة من عملها ، تقريراً يظهر منه أن لا يختلف في هدفه عما سار عليه الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) وإداراته، وهو وضع الولايات المتحدة يدها على المنطقة، ولكنه يختلف في الخطة التي يجب أن تتبع لتحقيق هذا الهدف، واعتبرت هذه اللجنة أن الوضع قد وصل إلى حال صعبة جداً قد لا يمكن معها النجاح في مسعاها، وذلك حين قالت : أن الوضع في العراق

أصبح (خطيراً و متدهوراً... ولا سبيل للنجاح، ولكن يمكن تحسين الفرص). أما بالنسبة لما طرحته اللجنة من خطة جديدة، فإن التقرير أشار إلى ضرورة (شن هجوم ديبلوماسي شامل) تكون أدواته الرئيسة (مجموعة دولية) يكون عصبها كل من (السعودية وتركيا والأردن والكويت وسوريا وإيران). واقترحت الاستعانة بهذه الدول لتحمل عنها عبء التكاليف والمواجهة والعمل معها على منع المقاومة. وتقوم هذه الخطة أيضاً على إبقاء قوات أميركية قد تصل أعدادها إلى عشرين ألفاً من الجنود للتدريب، وللتدخل السريع، وللتجسس، وللتحقيق في مسائل الإرهاب، ولتأمين الدعم الجوي من قواتها المرابطة في قواعدها العسكرية في دول الخليج، بعد انتقال معظم القوات المنسحبة من العراق إلى تلك القواعد. وتقوم أيضاً على حل (قضية فلسطين) لأن من شأن هذا الحل أن يفتح الباب أمام الحل لها في العراق. فالموضوع إذاً هو بقاء أميركا في العراق والمنطقة، وليس إنهاؤه، وإعادة الانتشار لقواتها لا الانسحاب.

أن هذا التقرير يكشف أن أميركا تريد البقاء في المنطقة بإجماع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فهي منظمة حيوية لا يمكن تركها بسهولة، ولكنها تريد البقاء مع أقل قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية. ويبدو واضحاً أنه كان موجوداً في ذهن واضعي التقرير إبعاد أفراد الجيش الأميركي عن القتل؛ لذلك اقترحوا تخفيف الوجود العسكري واقتصار دوره على التخطيط والتوجيه والدعم والمساندة، ومن الطبيعي أنه عندما يقل عديد الجيش الأميركي في العراق، ستقل خسائره المادية، فإذا تأمن هذان الأمران: تقليل الخسائر المادية والبشرية، فإن الحكام في أميركا والسياسيين والمفكرين والشعب الأميركي كله لا يهتم بعدة شيء، ولا يعينهم أن يدفع الثمن غيرهم، وتستطيع بعدها أميركا أن تستمر في حربها. إن ما قامت به أميركا من محاولة التفاف على فشلها في حربها على العراق عن

طريق هذه اللجنة، يذكر بحرب أميركا في فيتنام، فإنها لما وصلت إلى مثل هذا المأزق، اضطر الرئيس الأمريكي آنذاك (ريتشارد نيكسون) وإدارته إلى طرح فكرة (فتنة) الحرب أي استعمال (الضد النوعي) بجعل الفيتناميين الجنوبيين يتحملون القسط الأكبر من تكلفة الحرب ضد الفيتناميين الشماليين، واكتفاء الولايات المتحدة بتقديم الأسلحة والمدربين والمستشارين والدعم الجوي (وهي ليست بعيدة عن فكرة الصحوات التي استعملت في العراق فيما بعد). ولكن هذا كله لم يكن إلا محاولة لتأخير إعلان الهزيمة والخروج، فقد تبع هذه الفكرة الانسحاب الأمريكي المذل من فيتنام.

ولعل أهم ما في هذا التقرير الذي وصلت توصياته إلى ٧٩ توصية<sup>(١)</sup>: الأقرار بفشل السياسة الخارجية الأمريكية في العراق، والإقرار بالثمن الأمريكي الفادح المدفوع نتيجة هذا الفشل، والاعتراف بترابط الوضع في العراق مع الوضع في فلسطين، والحاجة الملحة إلى طريق جديد للخروج من هذا المأزق الشامل، وفي ذلك إقرار من الحزبين الجمهوري والديموقراطي بفشل سياسة إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في كل جوانبها الخارجية، وبحاجة الولايات المتحدة إلى تغيير هذه السياسة، وإقرار بنجاح قوى المقاومة في هذه المنطقة في مواجهة السياسة الأمريكية، وفي مواجهة حلفاء أمريكا.

لقد كان ظهور الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في الأول من شهر آيار/ مايو عام ٢٠٠٣، على ظهر المدمرة الأمريكية (لينكولين) التي كانت راسية في الخليج العربي، ليعلم من هناك بان المهمة في العراق قد انتهت، وأن النصر قد أعلن، إيذانا فعليا بفشل الولايات المتحدة وعدم قدرتها على قراءة الأوضاع بشكل صحيح وعدم معرفتها بطبيعة الشعب العراقي. فقد أثبتت الأيام أن الولايات

(١) للمزيد، ينظر في ملاحق هذا الكتاب تقرير لجنة بيكر\_هاملتون والتوصيات التي عرضها.

المتحدة الأمريكية قد تورطت في العراق، وإن الحرب الفعلية ضدها في العراق قد بدأت حين ظن الرئيس الأمريكي أن كل شيء قد انتهى لصالحه، واستمر الحال حتى كان عام ٢٠٠٦ الذي كان السفير مختار لماني قد وصل فيه إلى العراق، وكان عاما داميا ليس على العراقيين فحسب، بل على الأمريكيين المحتلين أيضا، فقد بدأت فيه خسائرهم تزداد بنحو واضح، وبدأت كلفة الحرب اكبر بكثير من كل تصوراتهم، وبدأت الأمور تتسرب من بين أصابعهم، وكان لابد من البحث عن وسيلة لإنقاذ الولايات المتحدة من هذا المأزق الخائق، فكانت لجنة (بيكر - هاملتون) هي احد الوسائل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، والتي جاءت إلى العراق وبدأت بإجراء الدراسات والمقابلات أملا في فهم ما يحدث، والخروج بالتوصيات المناسبة.

اللجنة قابلت السفير مختار لماني من بين من قابلتهم من الشخصيات (العربية والعراقية والدولية والأمريكية) واستمعت إلى وجهات نظره بشأن الوضع في العراق، ولعل خصوصية رؤية (اللماي) للوضع العراقي نابغة من كونه (ربما يكون) الشخصية الوحيدة التي عبرت لهذه اللجنة عن رؤية العراقيين بنحو صحيح، كون من قابلتهم اللجنة من رموز الحكومة العراقية والعملية السياسية في العراق، لا يمكن (بأي حال من الأحوال) إلا أن يكونوا إلى صف وجهات نظر الإدارة الأمريكية، التي جاءت بهم لحكم العراق والتي صنعت لهم العملية السياسية، والتي تتولى حماية وجودهم واستمراره.

يقول السفير مختار لماني مستذكرا عن حديثه مع لجنة بيكر - هاملتون :

لقد قابلت هذه اللجنة في بغداد وبطلب رسمي أمريكي، فبعد أن وصلني الطلب عن طريق السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء، ذهبت إلى هناك، وكان من المفاجيء بالنسبة لي، أن السفير الأمريكي (زلامي خليل زاده) ليس له حق حضور

اجتماعات هذه اللجنة، كونها لجنة مستقلة. وكما هو معروف فإن الولايات المتحدة الأمريكية، نادرا ما تشكل مثل هذه اللجان، وبشكل استثنائي عندما تكون هناك أزمة كبيرة. وكان من بين أعضاء اللجنة شخص كنت على معرفة جيدة به، حيث سبق وان التقيته مرات عديدة في واشنطن، هو (لي هاملتون) الذي قدمني لأعضاء اللجنة الآخرين ومنهم (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وقد قال لهم (هاملتون) : بأنه يعرفني جيدا ويحترم أفكارني. وما أن بدأت بالحديث عن الوضع العراقي حتى وجدت جيمس بيكر يسألني : كيف ترى سياستنا في العراق؟، فقلت له : قبل أن أرد على سؤالك أريد أن اطرح ملاحظتين أساسيتين وستساعدان كثيرا في فهم ما سأقول :

الملاحظة الأولى : هي أنني بصفتي أصلا من المنطقة، فأنا انتمي إلى جيل في هذه المنطقة، تعود من عشرات السنين (وبنحو خاص من أتاحت له الفرصة للدراسة في الغرب) على النظر إلى دولة المؤسسات بارتياح، لأننا تعودنا على أنظمة تبطش بنا، وتعودنا أيضا أن نجد أن دول الغرب التي تدافع عن الديمقراطية والحرية (وبخاصة أمريكا)، وبمجرد عبورها المحيط الأطلسي أو البحر المتوسط، تصبح من أجل مصالحها، أكثر الداعمين للأنظمة الأكثر دموية إزاء شعوبها، وقد صار هذا الحال حقيقة ثابتة في عقولنا، لذلك عندما يسمع جيلنا كلام رئيسكم وهو يتحدث بحماس عن الحرية والديمقراطية، يجد أن ذلك نكتة مضحكة، لأنكم بالأساس تبحثون عن مصالحكم، ودعم أي نظام يضمن لكم هذه المصالح، وليس دفاعا عن المبادئ أو نشر الديمقراطية أو التسامح.

الملاحظة الثانية: منذ أن وصلت إلى العراق، كان دائما بين يدي كتاب (مذكرات ونستون تشرشل) عن الحرب العالمية الثانية، وما قاله عن الأمريكيين (أنهم قبل أن يعملوا شيء صحيح لا بد أن يجربوا كل شيء خطأ)، وأنا عندي هذا الشعور إزاء

السياسة الأمريكية في العراق .

وبعد هذه الملاحظات ، تحدثت عن أخطاء السياسة الأمريكية في العراق ، وقلت لهم : الأخطاء التي ارتكبتها مهولة ، بدءا من الحرب نفسها إلى إلغاء مؤسسات الدولة العراقية ، حتى في موضوع الانتخابات كان من المفروض أن تقرر الانتخابات كنتيجة للحوار بين كل الأطراف العراقية، وبالتالي يحصل توافق العراقيين وتنضج الأمور داخل العراق ، وليس بقرار من الرئيس الأمريكي الذي حدد متى تكون هذه الانتخابات في العراق ، وكأنها شأن امريكي داخلي، لقد وصل العراق بسبب السياسة الأمريكية إلى وضع شاذ ، بل في منتهى الشذوذ، وجزء من ذلك أوضاع الأطراف العراقية الحالية الحديث مع اللجنة كان طويلا جدا، وتناول جميع الأوضاع في العراق وكل الأطراف الفاعلة ، سواء داخل العملية السياسية أو خارجها. حدثتهم عن المقاومة وكيف يمكن فتح حوار معها لحل المشاكل الحقيقية الكبرى والمشاكل الجانبية السياسية وكذلك المشاكل الإقليمية . لقد كان بحق حوارا جديا ومفتوحا . وحين أنجزوا تقريرهم ونشر في ٦ / ١٢ / ٢٠٠٦ واطلعت عليه جيدا ، وجدت أنه بشكل عام يتضمن بعض الايجابيات ، وبخاصة الاعتراف بفشل السياسة الأمريكية تجاه العراق ، وفشل الحلول التي اتبعت، كما أن فيه نواقص كانت أحيانا عملية . فمن بين الأخطاء التي قامت اللجنة بها ، هي الاستعجال في طريقة عملها وعدم الاجتماع بكل الأطراف والاستماع لكل الآراء ، وكان من الواجب أن تفعل ذلك باعتبارها لجنة مستقلة ، كان عليها أن تتحرك أكثر وتذهب لاماكن عديدة أخرى غير التي قصدها (سواء داخل العراق أو خارجه ) ، لمقابلة شخصيات عراقية فاعلة ، وهذا لم يحدث ، إذ راحوا يستنتجون مواقف البعض ممن لم يقابوهم من خلال أحاديث آخرين عنهم ، وهذا خطأ كبير . وقد لاحظت أن ردود أفعال غالبية الأطراف إزاء التقرير كانت

سلبية ، لأن التقرير كان فيه نوع من الوهم ،وهو يشترك بهذا الوهم مع تفكير وتصرف بعض الأطراف التي ترى كما يقول التقرير ، أن بالدستور الجديد وبالانتخابات تم تحقيق مكاسب لا يمكن التنازل عنها ،وسيتم الإمساك بها بالأيدي والأسنان من قبل هذه الأطراف . كما أن هذا التقرير تضمن أشياء تناقض كل ما فعله الأمريكيون ، فمثلا التقرير يشدد على ضرورة فتح حوار دولي وإقليمي بشأن العراق، مع العلم أن الرئيس الأمريكي ( جورج دبليو بوش ) سبق وان رفض ذلك ، كما رفضته الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إيران التي باتت ترى الأمريكيين في العراق يجلسون على كرسي هزاز، فلماذا يفتحون معهم حوارا ولماذا يمكن أن يقدموا للولايات المتحدة أي شيء، وبخاصة وان إيران استطاعت أن تنتزع اعتراف الجميع بأنها تقف بثبات على الأرض العراقية ولها دور مؤثر. وبرغم أن لإيران مشاكل مع الولايات المتحدة تعود بعضها إلى عقود مضت، ولا علاقة للشعب العراقي بها، إلا أن الوضع الشاذ الذي صار إليه العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ، جعل منه ساحة تصارع عليها أطراف دولية وإقليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولا مصلحة للعراق في كل ذلك ، بل أن كل ما يحصل يدفع العراقيون ثمنه.

وعموما فان هذه اللجنة لم تأت لأنها حريصة على مصلحة العراق والعراقيين، وليس في مقدورها رؤية أن الأزمة الحقيقية في العراق بنوية تتلخص في وجود الاحتلال نفسه ، وفي حقيقة أن قرار الحرب ضد العراق واحتلاله كان بالأصل خطأ وغير شرعي لا من وجهة نظر القانون الدولي، ولا من وجهة نظر القيم الأخلاقية، ولا حتى من وجهة نظر المبررات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية واعتبرتها كافية لارتكابها جريمة احتلال بلد بالقوة العسكرية، والتي سرعان ما ظهر زيفها، وزيف كل الخطابات والتصريحات والإعلانات، التي كانت تقول بان

العراق يمتلك أسلحة للدمار الشامل يمكن أن يهدد بها السلم العالمي، وأن له صلات بتنظيم القاعدة، والتي اتخذت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا (بنحو خاص) كمسوغ لشن الحرب والاحتلال. فاللجنة في الأساس لم تشكل إلا لتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقط وليس سواها، وهي بالتالي وفقا لهذا المنظور، لا يمكن اعتبارها لجنة مستقلة.

وفي استعادات لتلك الأفكار والأحكام عن لجنة (بيكر\_هاملتون) وتقريرها، والتي حجزت مكانها في ذاكرة السفير مختار لماني، كان لا بد (أيضا) من استعادة صور الديمقراطية (المشعة) التي شاهدها في العراق، والتي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) أحد المسوغات الأساسية للحرب ضد العراق واحتلاله، فبعد انكشاف كذبة أسلحة الدمار الشامل وكذبة العلاقة مع تنظيم القاعدة، راح كل مسؤول أمريكي يقول: بأنهم جاءوا إلى العراق من اجل تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية. يقول السفير مختار لماني مستعيدا صورة الديمقراطية التي كان شاهدا عليها في العراق :

ما شاهدته في العراق، يجعلني أقول: أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكبت جريمة ضد الديمقراطية نفسها. في تجربتهم في النظام الديمقراطي داخل بلدهم كان عندهم مساوئ وعنصرية، لكن كان دائما يتم تصحيحها ويتم إدخال أشياء جديدة في الدستور ويتم تعديلها. وعلى ذكر الدستور الأمريكي، فإنه مبني على مبدأ معروف في القانون الدستوري (المواطنة واحترام المواطن وحقوقه وواجباته)، فكل هذه المبادئ واضحة في دستور موضوع لمجتمع مبني أساسا على الهجرة حيث قدم الناس إلى أمريكا من مختلف بقاع الأرض، لكن فيما يخص العراق سعت أمريكا إلى وضع دستور للعراقيين غير مبني على المواطنة (ضد المواطنة)، مبني على أبعاد طائفية وعرقية، مما يساعد في توسيع وتعميق هذه النزعة الضيقة، فأنت في مجتمع

متعدد الأعراق والانتهاكات ، تجد أن أمريكا قد وضعت له دستورا بمواد أشبه ما تكون ألغامًا موقوتة ، فأين الديمقراطية من كل ذلك ؟ ،نحن نتكلم هنا عن شيء مبني على الطائفية ، وعلى الاختلاف وعدم الجدية ، شيء يؤدي إلى التهديم وليس إلى البناء .

\*لكن الأمريكيين يقولون: أن هذه الديمقراطية التي وصفتها بالسوء ، جاءت برئيس وزراء منتخب من (١٢) مليون عراقي ؟ .

كنت في إحدى الندوات التي انعقدت في ولاية فيرجينيا الأمريكية ، بمناسبة مرور (٥٠٠) سنة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان وزير الدفاع الأمريكي (بيل غيتس ) يتحدث عن الديمقراطية في العراق (متجاهلا كل الماسي ) قائلا : ( يجب أن لا ننسى أننا مكنا ١٢ مليون عراقي لأول مرة في تاريخهم في أن يصوتوا بحرية ) . وعندما جاء دوري في الحديث ، قلت للحاضرين الذي استمعوا لحديث وزير الدفاع الأمريكي : إذا افترضنا أن كلام السيد الوزير صحيحا ، فان ما لم يقال لكم ، أن الديمقراطية التي تحدث عنها ، دفعت ثلث العراقيين إلى ترك بيوتهم وهم يهجروا قصريا ، وما لم يقال لكم أن هذه الديمقراطية كلفت الشعب العراقي بمختلف طوائفه أكثر من مليون قتيل ، وما لم يقال لكم انه فقط وفي السنوات الأخيرة وباعتراف جهات رسمية ، فان ما سرق من أموال العراقيين ، تجاوز العشرين مليار دولار . وهكذا عرضت لهم نحو ثنائي صور من مشهد الكارثة التي حلت بالعراق في اطار الديمقراطية التي تحدث عنها وزير الدفاع الأمريكي ، والتي كنت شاهدا عليها لمدة عام ، وأنا أعيش وسط العراقيين في المنطقة الحمراء. فلا يمكن أن تأخذ شيء على انه حق والباقي باطل، فالدستور الذي وضعته أمريكا للعراقيين ، فيه سعي (مثلا) للديمقراطية التي جاءت بها للعراقيين) لتشريد المواطن العراقي وقتله على الهوية ونهب ثرواته. أن المهجر في هذه المنطقة أو تلك ،

لا يستطيع الانتقال إلى الجهة الأخرى التي فيها بيته ، بسبب هذه السياسات. غير أن الشعب العراقي الذي عرفته وعشت بين ظهرانيه ، ليس طائفيا . هناك من قام من العراقيين بتبديل بيوتهم ( السني أعطى بيته إلى الشيعي ليسكن فيه ومثله فعل الشيعي )، الشعب العراقي الذي عرفته ، بعيد كل البعد عن هذه الطائفية وهذه الديمقراطية التي جاءت بها أمريكا، لكن القوى السياسية العاملة على الساحة انجرت إلى هذه اللعبة، وبخاصة القوى التي لديها أجندة خارجية. وإذا كانوا يتحدثون عن الديمقراطية ، فإنهم بالتأكيد يقصدون ديمقراطية انتقائية ، تستعمل عندما تحدم مصالحهم وتهمل تماما عندما تتقاطع معها ، في البرلمان (مثلا) وكما كان يجبرني العديد من النواب الذين اعرفهم، لا تجري عملية التصويت على المشاريع المطروحة أمام مجلسهم بشكل قانوني يضمن الأصول والقواعد الديمقراطية ، التي من المفروض أن تكون حاضرة دائما في مكان يجمع أشخاصا ما وصلوا إليه إلا من خلال تصويت الشعب لهم كجزء مهم من العملية الديمقراطية ، فداخل هذا البرلمان هناك قوى متخندقة ومتحالفة من أجل مصالحها الحزبية والفئوية الضيقة ، وهي بالتالي لا تسمح للديمقراطية أن تخلق بجناحيها، فهي تتعامل معها بانتقائية، وإلا فكيف يمكن فهم وجود اتفاقات وعود لمراجعة العديد من القوانين وفي مقدمتها الدستور ، وتمضي دورة انتخابية بأربع سنوات ولا يتم شيء في ذلك . واقع الأمر يؤكد أن كل المفردات التي جاءت تحت مظلة الديمقراطية ، هي مفردات محرفة عن مفاهيمها الصحيحة، وعن الأهداف التي يتوخاها المواطن .

## ما يمكن أن يقال أيضاً

بعد كل الذي قاله السفير مختار لماني عن سنة عاشها في العراق ، والذي يصلح أن يكون حديثاً عن كل السنوات العجاف التي عاشها العراق وأهله منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، وبعد كل ما تضمنته صفحات الكتاب من معلومات وأسئلة وتحليلات ورؤى.. هل يبدو السؤال : لماذا ترك العراق وحيداً؟، مجرد سؤال عابث ولا منطقي ، أم أن إثارته واجبة لان الإجابة عليه ، هي جزء أساسي من توثيق ما حصل للعراق وأهله .

لقد حاول السفير مختار لماني، الذي مازال يحمل الهم العراقي في حله وترحاله، أن يمد يده من خلال الجامعة العربية، لمساعدة العراق والعراقيين، لكنه اضطر بعد عام من المعاناة قضاه لوحده في العراق، أن ينسحب من مهمته كسفير للجامعة العربية، ولأسباب قال عنها في رسالته إلى الأمين العام للجامعة العربية<sup>(١)</sup>، بأنها سياسية، تتعلق بغياب أي رؤية عربية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع العراقي ، وانعدام الوعي بضرورة هذه الرؤية بإبعادها السياسية والأمنية، وانقضاء البعض بالانجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محتته ، الأمر الذي جعله يصل إلى قناعة بان لا احد راغب في دعم مهمته في العراق، وان المطلوب منه فقط كان افتتاح مقر لمثلية الجامعة العربية في بغداد، وربما الجلوس في المنطقة الخضراء

(١) للمزيد، ينظر في ملاحق هذا الكتاب النص الكامل لرسالة السفير مختار لماني الموجهة لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ .

والتمتع بإقامة بعض العلاقات ومطالعة بعض الكتب التي لم يكن يملك الوقت الكافي لتقليب أوراقها، وحضور العزائم والحفلات، وربما أيضا أن يكون (كما هو حال الكثيرين) سفيرا للمنطقة الخضراء ( مثلما نصحه البعض وهو يحزم أغراضه ذاهبا إلى بغداد في نيسان / ابريل عام ٢٠٠٦ ). لكنه رفض أن يكون على هذه الشاكلة ، ثم رفض بعد عام من المهمة ، أن يستمر عاجزا (بفعل الآخرين) عن فعل شيء، ويكون متفرجا على موت العراقيين وتدمير بلدهم ، وقد ساوره شعور بالإحباط والقهر أمام المعاناة الكبيرة لشعب العراق ، والتي كان شاهدا عليها وانتابته حيال وضع العراق الكارثي الذي كان يزداد في كل لحظة قريبا من الهاوية ، أحاسيس متناقضة بين ما يمكن للمرء أن يتمناه للعراق وما يراه فعلا على أرض الواقع. ومثلما كان السفير مختار لماني يرى العجز حاضرا عند العرب في التعاطي مع المحنة العراقية ، حتى قبل أن يطبق الاحتلال فكيه على العراق ، فانه كان يرى أن البعد الدولي المتمثل بالمنظمة العالمية (الأمم المتحدة) ، التي كان من الواجب أن تسعى إلى وضع بصمتها المؤثرة ويدها الحاسمة على ملف الوضع العراقي، وبما لا يسمح للولايات المتحدة أن تتخذ من العراق ساحة تمارس فيها كل ما تشاء من الألعاب على حساب حاضر ومستقبل العراقيين ، وبخاصة وان الولايات المتحدة ذهبت للحرب إلى العراق واحتلاله ، من دون حتى الاهتمام بضرورة استصدار قرار دولي يبيح لها ذلك ، من باب ذر الرماد في العيون على اقل تقدير .

فعندما بدأت الولايات المتحدة حربها ضد العراق في آذار / مارس ٢٠٠٣ ، تعمّدت الالتفاف على الأمم المتحدة، وبذلك (وفقا لرؤية السفير مختار لماني) وجهت ضربة مميّة لأداة أساسية من أدوات النظام الدولي متعدد الأطراف، والتي كانت تعتبر، حتى وقت غزو العراق، الضمانة الوحيدة لقيام نظام للأمن الجماعي والمسؤولية المشتركة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ويذهب السفير لماني في قراءة وضع العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، عل النحو التالي :

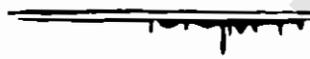
-لم تكثف الولايات المتحدة بتهميش الأمم المتحدة من خلال عملها العسكري المنفرد، بل أضافت إلى ذلك رفضها إعطاء الأمم المتحدة أي دور في إدارة العراق في مرحلة ما بعد الحرب والاحتلال . ونتيجة للتخبط والعشوائية والمشاكل والتعقيدات الهائلة التي واجهتها أميركا على الأرض في العراق، تفاقمت الأمور حتى كادت تصل إلى حدّ الكارثة وانطبق عليها قول ونستون تشرشل المأثور: «لا يصل الأميركيان إلى الحل الصحيح إلا بعد أن يجربوا جميع الحلول الخاطئة».

وهكذا، اضطرت الولايات المتحدة في النهاية إلى تغيير موقفها وإعطاء دور للأمم المتحدة، لكنه كان دوراً هامشياً جرى تفصيله لخدمة المصالح الأميركية. وبعيداً عن الهدف النبيل الذي نصّت عليه ديباجة ميثاقها وهو «إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»، فإن عودة الأمم المتحدة وأنشطتها المختلفة إلى العراق في عام ٢٠٠٤، لم تحقق ولا حتى الحد الأدنى المأمول منها، وكانت نتائج عملها هامشية لا تستحق الذكر، سواء على صعيد دورها السياسي باتجاه تحقيق المصلحة الوطنية في العراق أو على مستوى دورها الاقتصادي-الاجتماعي في إعادة بناء بلد يقف على شفير الموت بسبب الحروب والحصار.

ويرى السفير مختار، أن النتائج الباهتة والمتهافئة التي حققتها الأمم المتحدة في العراق أكّدت تآكل مصداقيتها ومصداقية العمل الدولي متعدد الأطراف في واحدة من أكثر مناطق العالم هشاشة. وقد أثارت قرارات مجلس الأمن العديدة التي حددت مهام الأمم المتحدة في العراق العديد من التساؤلات حول واقعيّتها وصلاحيّتها ناهيك عن إمكانية تنفيذها. ومن جانبها، فقد وهبت بعثة الأمم المتحدة في العراق نفسها لمساعدة إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) على حساب هدفها الأعلى المفترض وهو مساعدة شعب العراق للتعافي من محتته التي طالّت، وهكذا كانت جميع أنشطة الأمم المتحدة، بدءاً بما سمي «العهد الدولي مع

العراق» إلى تلك المتعلقة بمسألة كركوك، هي نماذج صارخة للفشل التام، ولم يقتنع بها أي طرف من الأطراف داخل العراق أو خارجه.

ومن جانب آخر، فإن الفراغ الذي أحدثته الأمم المتحدة بتقصيرها غير المقبول وغير المبرر في مساعدة العراقيين لم يجر تعويضه من جانب المنظمات الإقليمية ذات العلاقة، ومنها الجامعة العربية التي كان السفير مختار لماني مبعوثها الأول إلى العراق عام ٢٠٠٦، والتي جرى استعراض دورها على صفحات هذا الكتاب من خلال أحاديث ورؤى وإحكام السفير مختار الذي أمضى سنة في العراق افتتح خلال مكتب الجامعة هناك، وهو الدور الذي أوصل اللماني إلى حالة الإحباط والانسحاب من المهمة. أما منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد كانت وستبقى (مثلها يصفها السفير اللماني) وفيّة لتقاليدها الفولكلورية، وهي تواصل، بلا كلل، الادعاء لمن يريد سماعها أن إنجازها العظيم (وثيقة مؤتمر مكة) هو الذي جنّب العراق حرباً أهلية. الأمر الذي يجعل اللماني وهو يسمع ادعاء منظمة المؤتمر الإسلامي، يستذكر قول الكاتب الفرنسي الشهير بالزك: «الوهم يقود إلى عوالم لا حدود لها»، ويتساءل (أيضاً): ولكن كيف إذا كان الوهم نفسه بلا حدود!



## الرسالة النازفة

في أحد أيام شهر شباط / فبراير عام ٢٠٠٧ ، جاءني اتصال هاتفي من السفير مختار لماني يعلمني فيه انه في القاهرة لأمر مهم ، وعندما سألته عن موعد عودته إلى بغداد قال لي: «ربما لن أعود» وعندما أردت أن استوضح الأمر قال لي: تعال لعندي وستحدث ، بعد ساعة كنت في الفندق حيث نزل اللباني ، وما أن فرغت من معانفته حتى دس في يدي بضعة أوراق ، ورحت اقرأ ما سطره السفير لماني من كلمات في خطاب موجه إلى معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. فكنت وأنا اقرأ تلك الكلمات أحس بان كل حرف فيها ينزف مروءة و حرقة وقهرا وإحباطا، حتى وما أن وصلت إلى الأسطر الأخيرة لتلك الرسالة، حتى أيقنت تماما أن العراقيين خسروا فرصة اسمها (السفير مختار لماني)، فقد حسم الرجل أمره نهائيا «أمام هذا الواقع المرير والمؤلم وأمام استحالة انحاز أي شيء جديد وإيجابي ، على الأقل بالنسبة إليّ، فأجد نفسي مضطرا ومتألما وحزينا لإبلاغ معاليكم بأنني قررت الانسحاب من هذه المهمة بحلول نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧» .

وهكذا كان عليّ أن أسأل السفير لماني برغم معرفتي بالإجابة : هل أن انسحابك من المهمة بسبب مشكلة مع طرف عراقي أم بسبب تهديد وخوف على حياتكم أم لعدم توفر الإمكانيات اللوجستية التي تحتاجها بشدة مثل هذه المهمة .. أم ماذا؟  
السفير مختار لماني رد بإجابة قاطعة: لم تكن لدي مشكلة مع أي طرف عراقي ، بل أن مشكلتي الوحيدة كانت في هذا الجانب تكمن في علاقة العراقيين ببعضهم البعض وشعورهم القوي بان كل طرف منهم ضحية الطرف الآخر . أما عن

التهديد ، فان الذي يمكن أن يخاف من التهديدات كان عليه أن ينسحب منذ الأسبوع الأول أو الثاني أو حتى بعد شهر ، إما أن يبقى في العراق كل هذه المدة ، فان الأمر لا يمكن أن يتحمل مثل هذا التفسير قطعاً . وفيما يخص العوامل اللوجستية ، فلا تستحق من وجهة نظري الوقوف عندها ، برغم أهميتها وبرغم أن الآخرين لا يمكن أن يتنازلوا عنها ، لكنها لم تكن عائقا و سببا في انسحابي ، وإنما كان الانسحاب لأسباب سياسية ، لقد وصلت إلى قناعة تامة بان لا شيء يمكن أن يتم في هذه المهمة ، لان من أرسلوني إلى العراق ، ليست لديهم رؤية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع العراقي ، فضلا عن انعدام الوعي عندهم بضرورة هذه الرؤية بإبعادها السياسية والأمنية، واكتفاء البعض منهم بالانجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محتته ، لقد أيقنت باختصار شديد، أنهم تركوا العراق لوحده يعيش محتته بكل مرارة وألم ، وتركوني من غير الغطاء الذي وعدوا بتوفيره ، وحتى من غير الإيثار بالمهمة أصلا .

وهكذا ، فإن ما مثله السفير مختار لماني، من إخلاص ومروءة ومبادئ ومحبة ورؤى أفكار وتوجهات واقعية، يعتبر فرصة من الفرص التي أريد لها أن تكون ضائعة ، في زمن أحوج ما يكون فيه العراق وأهله إلى أي فرصة تساعد على النهوض والخروج من محتتهم ، ونفض غبار المعارك والتشتت عن حياتهم . وما شهادته على عام عاشه في المنطقة الحمراء ، إلا خلاصة لتجربة مريرة من تجارب أيام العراق تحت الاحتلال، وهي بالتأكيد كما ذهب الكثير، تحمل أهمية خاصة مستمدة من شخص السفير مختار لماني نفسه ، ومن كونها ليست استنتاجات أو تحليلات لأفكار ورؤى ، بقدر ما هي تعبير واقعي عن حياة معاشة وممارسات ومواجهات على ارض الواقع .